



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

رقم الصادر: ١٥٧/٤١٣٣
بيروت في: ٢١ تموز ٢٠٢٥

جانب رئاسة مجلس النواب

الموضوع: فذلكة مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2026

المرجع: - قانون المحاسبة العمومية

إشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

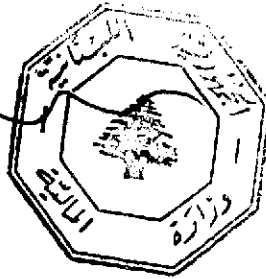
وعملاً بأحكام قانون المحاسبة العمومية، الذي يقضي بأن يقدم وزير المالية إلى السلطة التشريعية تقريراً مفصلاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدها الحكومة في مشروع الموازنة أو ما يعرف بـ فذلكة مشروع الموازنة،

بناءً على ما تقدم،

أرفع لجانكم فذلكة مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2026.

وزير المالية

ياسين جابر



فذلكة مشروع الموازنة العامة

للعام 2026

الفهرس

المقدمة:	2
جدول رقم 1- الحركة التجارية من العام 2022	6
جدول رقم 2- بعض المؤشرات الاقتصادية من العام 2022	6
جدول رقم 3- المالية العامة الإيرادات والنفقات خلال الأشهر التسع الأولى 2024-2025	9
جدول رقم 4- المالية العامة 2024- توقعات 2025 و مشروع موازنة 2026	10
لمحة عن مشروع الموازنة العامة لعام 2026	15
جدول رقم 5- أرقام مشروع الموازنة	19
III. في النفقات المقدرة للعام 2026	21
جدول رقم 6- الاعتمادات الملحوظة للفوائد على القروض وسندات الخزينة منذ العام 2017	22
جدول رقم 7- الاعتمادات الملحوظة لتسديد سلف الخزينة	23
رسم بياني رقم 1 : توزع أبرز نفقات الموازنة بحسب تصنيفها الاقتصادي	24
رسم بياني رقم 2 : توزع النفقات العامة في الموازنة	24
رسم بياني رقم 3 : نسبة كل نفقة من إجمالي النفقات	25
رسم بياني رقم 4 : نسبة موازنة بعض الإدارات من إجمالي الموازنة دون الباب 26 و 27	26
أ- أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية موزعة على القطاعات	27
ب- خدمة الدين وتسديد المترتبات	39
رسم بياني رقم 5: خدمة الدين في الموازنات العامة	39
IV. في الإيرادات العامة المقدرة للعام 2026	40
رسم بياني رقم 6: توزع الإيرادات العامة في موازنة العام 2026	41
رسم بياني رقم 7: نسبة كل إيراد ضريبي من إجمالي الإيرادات الضريبية	41
رسم بياني رقم 8: نسبة كل إيراد غير ضريبي من إجمالي الإيرادات غير الضريبية	42
رسم بياني رقم 9: تطور النفقات والإيرادات العامة وعجز الموازنة من العام 2019	42

١. المقدمة:

شهد لبنان في الآونة الأخيرة أزمات على جميع الأصعدة ومنها الاقتصادية والأمنية والسياسية والمالية، وقد أرخت بثقلها على الدولة اللبنانية وماليتها. فازدادت التحديات ومعها الضغوطات والحالات الطارئة التي تستوجب المعالجة السريعة. وعلى رغم الأوضاع الإقليمية والمحلية التي ما زالت غير مستقرة، تعمل الحكومة على المحاور الرئيسية التالية: تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، دعم مسيرة التعافي وإعادة الاعمار، تكريس سيادة دولة القانون وتعزيز القدرات المؤسساتية من خلال المكننة والتحول الرقمي، وذلك لبناء إدارات فعّالة قادرة على مواكبة الإصلاحات المرجوة وإطلاق عجلة النمو المستدام وتعزيز سبل العيش.

١- أبرز الأولويات :

خطة استرجاع الودائع وإعادة هيكلة القطاع المصرفي

بعد إرساء الإطار المؤسسي وانجاز القوانين المؤاتية، تبدأ عملية بلورة استراتيجية عادلة ومنصفة لاسترجاع الودائع تضمن حقوق المودعين وفقاً للمعايير الدولية وتهدف إلى حماية صغار المودعين كأقصى الأولويات، كما وإعادة هيكلة قطاع مصرفي سليم قادر على مواكبة مسار التعافي والنمو المستدام واستقطاب ثقة مودعين و مستثمرين و إعادة عجلة التسليف لقطاعات اقتصادية متعطّشة للاستثمار والتمويل. فلا اقتصاد دون قطاع مصرفي، ولا قطاع مصرفي دون ثقة مودعين.

إعادة الاعمار و إطلاق مشاريع انمائية

يبقى موضوع إطلاق خطة إعادة إعمار شاملة تضمن العودة الآمنة لجميع النازحين وتأمين مقومات العيش الكريم في بلداتهم وقراهم من أبرز أولويات هذه المرحلة. كما تعمل الحكومة على إطلاق مشاريع بنيوية و انمائية لإحياء القطاعات الحيوية في الاقتصاد اللبناني، لا سيما قطاعات الطاقة والطاقة البديلة، الزراعة والتطوير الزراعي و الانماء الريفي (\$200 MN Green Agri-food Transformation for Economic Recovery)

المرفق بتمويل للمؤسسات الصغيرة ما يساهم في تفعيل الحركة الاقتصادية في القرى والبلدات. وقد يتم تمويل هذه المشاريع من خارج إيرادات الموازنة لعدم تحميل عبء ضريبي على كاهل المواطنين، بل من خلال إقرار قوانين إقتراض ميسر من البنك الدولي (أي قروض بفوائد منخفضة وأجال طويلة). مع الإشارة الى أنه في ظلّ الشحّ في مصادر التمويل والاستثمارات، تبقى القروض الميسرة concessional loans السبيل المؤاتي لتمويل إعادة الإعمار وإحياء القطاعات الإنمائية.

كما نشير إلى أن قرض البنك الدولي المتعلق بالطاقة و الطاقة البديلة (Lebanon Lebanon Renewable Energy & System Reinforcement Project \$250 MN)، يضع أسس إعادة هيكلة القطاع في لبنان بعد أعوام من الاستنزاف، ويهدف الى اصلاح شبكات النقل ومحطات التحكم و التقوية، كما والى تعزيز الكفاءة التشغيلية، ما يساهم في الاستدامة المالية و البيئية. علما أن مشروع موازنة 2026 لم يلحظ أي تحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان (باستثناء تغطية فواتير كهرباء الادارات العامة بمبلغ يوازي \$45 مليون دولار اميركي)، على أن تتمكن المؤسسة من تغطية نفقاتها وفقا لاستراتيجية تفعيل الجباية.

أما في ما خصّ إعادة الاعمار، تعمل الحكومة على ثلاث مسارات للتمويل وفق خطة متكاملة Reconstruction Recovery & Reintegration (3R): المسار الاول هو ابرام مشروع قرض من البنك الدولي (Lebanon Emergency Assistance Project \$250 MN) لاعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة و استعادة الخدمات الاساسية الحيوية (الى جانب 75 مليون يورو قرض من الحكومة الفرنسية، كمرحلة أولى في استقطاب دعم أكبر من الجهات المانحة)، أما المسار التمويلي الثاني فيأتي عبر اعتمادات الموازنة لصالح مجلس الجنوب والهيئة العليا للاغاثة لبدء عملية ترميم المنازل المتضرعة، و المسار الثالث يتعلق بتمويل بعض المشاريع من خلال هبات من الجهات المانحة (حوالي \$400 مليون دولار أميركي) وتكمن الأبعاد الانمائية لمشروع الموازنة 2026 في تخصيص اعتمادات لانشاء مناطق صناعية (200 ل.ل. مليار في احتياطي الموازنة)، تحفيزا للنشاط الصناعي في المناطق و خلق فرص عمل.

كل هذا مع الإشارة الى توجه الحكومة اللبنانية إلى تفعيل تطبيق قانون تشجيع الاستثمار الصادر عام 2001 عبر اتخاذ عدة اجراءات ومن ضمنها التوسع في منح الاعفاءات المنصوص عليها في القانون المذكور.

فالحكومة على يقين أنه في ظلّ الشح في المساعدات و التمويل على الصعيد العالمي، ينبغي أن يتحوّل لبنان من الاعتماد على المساعدات (هبات و قروض) إلى تعزيز قدرته على جذب الاستثمارات، باعتبارها المصدر المستدام للنمو الاقتصادي. على هذا الصعيد، يتمّ تحضير الاطر القانونية و التنظيمية لتحفيز القطاع الخاص و تعزيز الشراكة مع القطاع العام في مشاريع بنى تحتية و هيكلية و انمائية (PPP).

اصلاح القطاع العام، تعزيز القدرات و تمكين العمل المؤسسي

يبقى التحديّ الاكبر اليوم تفعيل قدرات الادارات و المؤسسات العامة من خلال اصلاح سلسلة الرتب والرواتب و التعويضات و المعاشات التقاعدية و تعويضات نهاية الخدمة وفق مسار مالي مستدام، من شأنه تعزيز الاداء و الانتاجية دون استحداث عجز تمويلي يمسّ بالاستقرار المالي و النقدي في البلاد. مع الاشارة الى أن الرواتب و الاجور و المنافع الاجتماعية و المعاشات التقاعدية تشكل اليوم أكثر من 50% من مجمل الإيرادات المرتقبة. لذلك، تعتزم الحكومة إنجاز الدراسات اللازمة بغية إيجاد حلول لمسألة الرواتب و المعاشات التقاعدية في القطاع العام. بالاضافة إلى ما تقدم فهي تسعى إلى اتخاذ ما يلزم من أجل دعم وزارة الدفاع الوطني لتنفيذ المهام الموكلة إليها سيما تلك المدرجة ضمن نقاط رئيسية متعددة منها ما يتعلق بالقرار 1701 و بحصيرة السلاح .

وفي موضوع المكننة وحيث أن عملية تطويرها و التحول الرقمي يدعمان القدرات للنهوض بمؤسسات و ادارات فعالة لمواكبة مرحلة الاصلاح و تأمين الخدمات العامة، و يساهم في تعزيز الحوكمة و الشفافية. في هذا السياق، تعمل الحكومة على التحضير للاستحصال على قرض ميسر بقيمة \$100 مليون من البنك الدولي يهدف الى تعزيز انتاجية القطاع العام من خلال التطوير الرقمي Lebanon Digital Acceleration Project . كما أنها تولي أهمية كبيرة لموضوع المكننة و التحول الرقمي و وقد استحصلت على هبات في هذا الصدد، نذكر تلك العائدة لوزارة المالية بحوالي 12 مليون \$. كما أنها تضمنت في تشكيلها وزير دولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات و الذكاء الاصطناعي لتعزيز هذا المنحى. بالاضافة إلى أنها تقوم بالتنسيق و مناقشة مشاريع قروض و هبات أخرى مع عدة جهات خارجية في سبيل الانتقال بالإدارة العامة إلى المكننة الكاملة و الحديثة و تعزيز الأسس الرقمية و امکانات لتحسين تقديم خدمات عامة ذات تأثير كبير.

والجدير ذكره أنه في موضوع الإصلاح الجمركي، ولتعزيز الرقابة وتحسينها في هذا الإطار، يعمل على إدخال ماسحات ضوئية متطورة وعلى تجديد نظام المعلوماتية واعتماد برامج معلوماتية حديثة تساعد في تحليل المخاطر ومتابعة عملية الاستيراد من البداية ومن مصدره.

II- الإطار الماكرو-اقتصادي العام:

على الصعيد الاقتصادي، شهد الاقتصاد اللبناني تباطؤ عقب اندلاع النزاع الإقليمي في غزة عام 2023، تلاه انكماش حادّ في عام 2024 مع توسع رقعة النزاع إلى الأراضي اللبنانية بنسبة 7%.

وقد تأثر لبنان خلال الفترة التي سبقت عام 2022 بتقلّبات أسعار النفط العالمية، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت ذروته عند نحو 98.9 دولارًا للبرميل في عام 2022، قبل أن يتراجع بنسبة 16.8% في عام 2023 ليصل إلى 82.3 دولارًا للبرميل، قبل أن ينخفض مجددًا بنسبة 2.9% في عام 2024 ليستقر عند 79.9 دولارًا للبرميل. إلا أن لبنان لم يتمكن من الاستفادة من هذا الانخفاض في الأسعار نظرًا إلى الاختلالات البنيوية في هيكل الاقتصاد الوطني، التي حدّت من قدرته على ترجمة تراجع أسعار النفط إلى تحسّن فعلي في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ولا بد من الإشارة إلى أن القطاع السياحي قد شهد عام 2023 انتعاشًا ملموسًا، حيث ارتفع عدد الوافدين إلى 1.54 مليون سائح (13.7%)، ما انعكس إيجابًا على أداء المرافق السياحية. غير أن عام 2024 سجّل تراجعًا في الأداء مع انخفاض عدد السياح بنسبة 35% وحركة المطار بنسبة 21% نتيجة التوترات الأمنية وتوسّع رقعة المواجهات في أواخر العام. ورغم بعض المؤشرات الإيجابية في قطاعات محددة مثل السياحة الموسمية والخدمات التجارية، فإن الأداء العام لا يزال دون المستوى المطلوب، في ظل استمرار تباطؤ سوق العقارات وغياب بيئة استثمارية مستقرة، كما يعاني القطاع الخاص من ضعف الثقة خاصة في القطاع المصرفي وصعوبة الحصول على التمويل، ما يحدّ من قدرته على التوسع والتوظيف.

وقد استمرت تحويلات المغتربين اللبنانيين في لعب دور أساسي في دعم الاستهلاك المحلي والاستقرار الاجتماعي، إذ بلغت نحو 6.7 مليار دولار في عام 2023، قبل أن تتراجع إلى 5.8 مليار دولار في عام 2024 نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات الإقليمية. رغم هذا

التراجع، بقيت التحويلات ركيزة مهمة للاستقرار الاقتصادي، لكنها تُظهر حاجة لبنان لتطوير مصادر دخل إنتاجية داخلية لتقليل الاعتماد على الخارج. على صعيد الحركة التجارية، تُظهر البيانات بين عامي 2022 و2025 تراجعاً ملحوظاً في حجم الاستيراد والصادرات على حدّ سواء. فقد بلغ الاستيراد حوالي 19.05 مليار دولار في عام 2022، لينخفض تدريجياً إلى 16.9 مليار دولار عام 2024، بينما تراجعت الصادرات من 3.49 مليار دولار إلى 2.37 مليار دولار خلال الفترة نفسها. ويُعزى الارتفاع النسبي في حجم الاستيراد خلال عام 2022 إلى كون الدولار الجمركي لا يزال يُحتسب حينها على سعر الصرف الرسمي البالغ 1507.5 ل.ل، ما جعل كلفة الاستيراد أقلّ نسبياً بالليرة اللبنانية وشجّع على زيادة الاستيراد. ومع تعديل سعر الدولار الجمركي لاحقاً وارتفاع كلفة الاستيراد، شهدت الحركة التجارية انحساراً تدريجياً. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإيرادات الناتجة عن الاستيراد تُشكّل نحو 40% من إجمالي الإيرادات العامة، ما يجعل تطوّر الاستيراد عاملاً أساسياً في أداء المالية العامة.

جدول رقم 1- الحركة التجارية من العام 2022

السنة	2022	2023	2024	2025 (حتى 2025/08/31)
الإستيراد (مليار دولار)	19.05	17.52	16.90	12.94
التصدير (مليار دولار)	3.49	2.99	2.71	2.37

ومن المتوقع أن يسجّل الاقتصاد تعافياً في العام 2025 مع نمو حقيقي يُقدّر بنحو 2.5%. وقد اتّسم الأداء الاقتصادي منذ اندلاع الأزمة المالية وما تلاها من أزمات بتقلبات بين فترات انكماش حادّ تليها فترات تعافي محدودة. علماً أن تحقيق نسب نمو مستدامة يتطلب توفر أجواء أمنية وسياسية مستقرة، على أمل أن يسهم ترسيخ الاستقرار والأمن في تعزيز معدلات النمو المقدّر بـ 3.5% للعام 2026، مقروناً بضخّ التمويل الخارجي المرتبط بمشاريع البنك الدولي في مجالي إعادة الإعمار والتنمية، و الهبات المرتقبة من الاتحاد الأوروبي لدعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي، إضافةً إلى بدء تنفيذ آلية لاسترداد الودائع. وقد سجلت نسب النمو الحقيقي والتضخم بشكل أولي كالتالي:

جدول رقم 2- بعض المؤشرات الاقتصادية من العام 2022

2026	2025	2024	2023	2022	
3.5%	2.5%	-7.5%	0.5%	1.8%	نسب النمو الحقيقي %
8.0%	15.0%	45.2%	221.3%	171.2%	نسب التضخم مؤسّر الاستهلاك %

مع العلم أن الاقتصاد اللبناني يمتلك مقومات كامنة، وهو سريع التعافي متى توافرت البيئة المؤاتية: فإن توافر مقومات الاستقرار، إلى جانب إعادة هيكلة قطاع مصرفي قابل للاستمرار واستقطاب الاستثمارات و التسليف، وإطلاق برنامج إعادة إعمار وإصلاح يعالج الاختلالات البنوية المتراكمة، ما يتيح للاقتصاد اللبناني استعادة قدراته وتحقيق مستويات نمو أقرب إلى إمكاناته الكامنة.

وعلى صعيد التضخم، وبحسب مؤشرات ادارة الاحصاء المركزي، فقد سجّل مؤشر الاسعار على الاستهلاك ارتفاع سنوي بنسبة 15% خلال شهر أيلول 2025 مقارنة مع ارتفاع سنوي بنسبة 33% خلال شهر أيلول 2024. و من المتوقع أن يسود النمط التراجعي بعد ثلاثة أعوام من تضخم بلغت ذروته ارتفاع بنسبة 268% في شهر نيسان 2023. ومن بعده، بدأت مسيرة توحيد و استقرار لسعر الصرف و تراجع نسب التضخم تدريجيا، وصولا الى نسبة 45% في نهاية العام 2024، و من المقدّر أن تبلغ نسبة التضخم 15% نهاية 2025 و 8% نهاية العام 2026.

III- الإطار المالي المتوسط الاجل

تنبثق الموازنات من إطار مالي متوسط الأجل MTFF يعكس الخطط الإصلاحية للحكومة، وفق توقعات ماكرو-اقتصادية للسنوات الخمس المقبلة، وهذا من شأنه رسم المسار المالي السليم و المستدام بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد ويوجّهها نحو الأولويات الوطنية (على عكس الموازنة التي ترسم الوضعية المالية على سنة واحدة).

وتهدف الخطة المالية على المدى المتوسط إلى تعزيز الملاءة المالية من خلال تأمين فائض أولي يستحسن ألا يقلّ عن 2% من الناتج المحلي لمواجهة الالتزامات القائمة على الدولة اللبنانية، و تسديد أقساط الديون و تقليص عبء الدين العام نسبةً إلى الناتج المحلي على المدى المتوسط والطويل. ويتم ذلك عبر إعداد استراتيجية لتعزيز الإيرادات تركز على تحسين الامتثال الضريبي ومعالجة التهريب والاقتصاد غير النظامي من خلال الرقمنة وتبادل البيانات، واتخاذ إجراءات تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي، إضافة إلى ترشيد الإعفاءات الضريبية بطريقة عادلة ومنصفة. وتسعى الحكومة إلى عدم تحميل المواطنين أعباء إضافية، مع الالتزام بقواعد إعادة توزيع المداخل وفق أسس العدالة والإنصاف. وبالتالي، فإن الإيرادات المرتقبة ستحدد الإطار العام للإنفاق الحكومي في السنوات المقبلة،

إلى حين اتمام عملية إعادة هيكلة محفظة اليوروبوند واستعادة ثقة المستثمرين و إمكانية العودة الى التمويل عبر الأسواق المالية. أما الموارد المتوفرة فيتم إنفاقها وفق برنامج الأولويات. وفي هذا السياق، تعمل وزارة المالية مع خبراء الجهات المانحة على تطوير عملية إعداد الموازنة العامة من خلال دعم قدرات الوزارات على تقديم موازنات تتماشى مع أهدافها وفق سقف الإنفاق المحددة في إطار مسار مالي مستدام، بما يتيح ترشيد الإنفاق العام ورصد الاعتمادات بحسب الأولويات.

وقد أتى مشروع موازنة 2026 وفق منهجية تأمين ملاءة المالية و فائض في الميزان الاولي ضمانه للاستقرار المالي.

وتُظهر التقديرات أن الاقتصاد اللبناني سيواصل العمل ضمن هامش استقرار حذر في ظل غياب تحولات هيكلية كبيرة، ما يستدعي استمرار الجهود الإصلاحية وتحسين بيئة الأعمال لتعزيز الثقة واستعادة زخم النمو تدريجيًا.

أما بالنسبة لمحركات النمو على المدى المتوسط، فمن المتوقع أن تدعم عدة عوامل النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، إذا ما تم استثمارها بفاعلية نذكر منها:

« الاستقرار المحتمل في سوريا وإعادة الإعمار:

يمكن لإعادة فتح طرق التجارة البرية بين لبنان وسوريا ومشاركة الشركات اللبنانية في جهود إعادة الإعمار أن تتيح فرصًا جديدة للتصدير والنقل والخدمات اللوجستية.

« تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي:

يشكل الاقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في لبنان، ما يؤدي إلى ضعف التحصيل الضريبي وتشويه البيانات الاقتصادية. ولذلك، فإن دمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي من خلال تحسين الرقابة وتوسيع استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني ونقاط البيع (POS) وتشديد الإشراف على شركات تحويل الأموال، يمكن أن يعزز الشفافية ويزيد الإيرادات العامة.

« جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

قد يشهد لبنان دفعة قوية في هذا المجال عبر مشاريع البنى التحتية الكبرى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجالات الموانئ والمطارات والمناطق الصناعية. ويعدّ

التصديق على تعديلات قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفعيل المجلس الأعلى للخصخصة (HCP) من الخطوات الرئيسية في هذا الاتجاه.

« القروض الدولية الموجهة للتنمية

تعمل القروض الميسرة الجديدة من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، على دعم القطاعات الحيوية. وتشمل هذه القروض مشاريع انمائية متنوعة كما سبق وذكر في مجال الطاقة المتجددة والمياه والزراعة والصناعات الغذائية، بالإضافة إلى برنامج إعادة بناء البنية التحتية الطارئة ومشاريع أخرى ما من شأنه أن يخلق فرص عمل ويحفز النشاط الاقتصادي المحلي.

IV- النتائج المالية خلال العام 2025 - أساس بناء التوقعات المالية لعام 2026

ترتكز توقعات مشروع موازنة 2026 على النتائج المالية المحققة خلال العام 2025

جدول رقم 3- المالية العامة- الإيرادات والنفقات خلال الأشهر التسع الأولى 2025-2024

2024/2025 %	ل.ك-2 أيلول 2025	ل.ك-2 أيلول 2024	(مليار ل.ل.)
34%	384,596	285,961	اجمالي الإيرادات، ومنها:
23%	143,553	116,337	إيرادات من الاستيراد
32%	48,714	36,867	ضريبة القيمة المضافة المحلية
126%	19,776	8,762	رسوم تسجيل على العقارات
7%	17,146	16,009	إيرادات الاتصالات من شركات الخلوي
35%	267,277	197,946	اجمالي النفقات، ومنها:
37%	163,276	119,104	الرواتب وملحقاتها، معاشات التقاعد-تعويضات نهاية الخدمة
477%	7,531	1,306	الاستشفاء
233%	18,074	5,425	التحويلات
10%	14,828	13,421	فوائد داخلية وخارجية
440%	11,063	2,050	نفقات استثمارية
-18%	22,410	27,244	نفقات خزينة مختلفة، ومنها:
27%	13,203	10,370	البلديات
30%	132,147	101,436	الفائض / العجز الميزان الأولى
33%	117,319	88,015	الفائض / العجز الميزان الإجمالي

حققت المالية العامة خلال الأشهر التسع الأولى من العام الحالي وقرأً في الميزان الاجمالي بلغ 117 الف مليار ل.ل. أي زيادة قدرها 29 الف مليار ل.ل. مقارنة مع الرصيد المحقق في الأشهر التسع الأولى من العام 2024. و يعود ذلك الى ارتفاع بنسبة 34% في الإيرادات

المحصلة، أي بزيادة قدرها 98.6 الف مليار ل.ل. وذلك مقابل 69 الف مليار ل.ل. زيادة في النفقات التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 35% خلال الفصول الثلاث الاولى من العام 2025. مع الإشارة الى أن الارتفاع في الإيرادات يكمن في تحصيل متأخرات ضريبية تعود الى فترات زمنية سابقة كانت قد أجلت مهل تسديدها نظراً لظروف الحرب. كما تعود الزيادة في التحصيل الى الاجراءات المتخذة لتفعيل الجباية، و الى أرباح ادارة حصر التبغ و التبغ (و الى حد ما، الى استيفاء رسوم استهلاك جديدة على المحروقات خلال شهري حزيران و تموز، قبل التوقف عن تحصيلها على خلفية الطعن بالقرار).

أما على صعيد الانفاق، فإن الزيادة المسجلة خلال الاشهر التسع الاولى من العام الحالي تعود الى ارتفاع كلفة الرواتب و الاجور و معاشات التقاعد و نهاية الخدمة على خلفية المرسوم 14033 الذي أقرّ في تشرين الاول من العام 2024 والذي نصّ على تعويضات اضافية على الرواتب و الاجور و المعاشات التقاعدية، كما و يعود الارتفاع الى منح 14 مليون ل.ل. شهرياً للجيش و قوى الامن و 12 مليون ل.ل. شهرياً الى المتقاعدين ابتداءً من نصف العام الحالي. و من الملحوظ أيضاً، ارتفاع في الانفاق الاستثماري و الانفاق على الاستشفاء خلال الفصول الثلاث الاولى من العام.

جدول رقم 4- المالية العامة 2024- توقعات 2025 و مشروع موازنة 2026

(بالمليار ل)	2024	*2025 متوقع	مشروع موازنة ٢٠٢٦	2025/2024	2025/2026
اجملي الإيرادات	348,234	525,764	534,716	51%	2%
اجملي النفقات، ومنه:	326,851	368,495	534,716	13%	45%
فقد داخلية وخارجية	16,945	15,759	25,931	-7%	65%
لفئض /العجز الاول	38,328	173,028	25,931	351%	-85%
لفئض /العجز الإجمالي	21,383	157,269	-	635%	-100%

المصدر: وزارة المالية - مديرية المالية العامة - *مديرية الخزينة دائرة السيولة - احصاءات Cash Flows و مديرية الموازنة ومراقبة النفقات

بناء على ما تقدّم، من المتوقع أن تشهد المالية العامة أرصدة ايجابية نهاية العام 2025، أي وفر في الميزان الاولي قدره 173 الف مليار ل.ل. ، مقارنة مع 38 الف مليار ل.ل. أ عام 2024. ويعود ذلك الى ارتفاع بنسبة 51% ارتفاع في الإيرادات المتوقعة للعام 2025، مقابل زيادة بنسبة 13% في النفقات المقدّرة. مع الإشارة الى أن ارقام مشروع موازنة 2026 بنيت على الإيرادات المحقّقة خلال الاشهر الخمس الاولى من العام الحالي، (اي ما قبل انتهاء فترة تأجيل مهل التصاريح و قبل تحصيلات أشهر الصيف و تفعيل بعض اجراءات الجباية)،

فأنت متحفظة الى حدّ ما، نظرا أيضا الى عدم اليقين في ما خصّ الاوضاع الامنية الراهنة في البلاد وعدم الاستقرار.

-V- التحديات و المخاطر القائمة و أبرز الإصلاحات

تبقى المخاطر قائمة خاصة بالنسبة لموضوع الطعن في قرار فرض رسوم استهلاك جديدة على المحروقات، ما من شأنه ان يؤثر على امكانية المالية في تغطية تكاليف الانفاق الاضافي على رواتب و اجور الاسلاك العسكرية و المتقاعدين في 2025 نظرا لتحصيل الإيرادات الاستثنائية (لاسيما المتأخرات الضريبية)، فان الإيرادات المرتقبة للعام 2026 ربّما لن تسمح تمويل التكاليف الاضافية، لذا يجب اعادة النظر و اقرار هذه الرسوم لتفادي استحداث أي عجز تمويلي، كما و نظرا للآثر السلبي على البيئة و الأضرار على الصحة العامة. وتصبّ هذه الرسوم ضمن السياسات المالية "green fiscal policy" و تعتبر بمثابة carbon tax – congestion tax التي تعتمد عليها الدول كأجراءات فعّالة للحماية البيئية. و يبقى اليوم سعر المحروقات على الاستهلاك في لبنان أدنى بكثير من سعر المحروقات في البلاد المجاورة لاسيما في الاردن و سوريا. مع الإشارة الى أن الكاهل الضريبي على مواد الفيول و البنزين في لبنان يجب أن يقارب أيضا مع الكلفة الباهظة على الاقتصاد من حيث الاستيراد و عجز الميزان التجاري و الضغط على العملة الصعبة.

و يبقى الانتظام المالي ركيزة التعافي، فالفائض في أرصدة حسابات الخزينة يمكّن من مواجهة المخاطر في ظروف عدم الاستقرار التي ما زالت تشهدها البلاد، والإيفاء بالالتزامات الداخلية والخارجية ومن أبرزها:

- اعادة رسملة حوالي مليار دولار أميركي من حقوق السحب الخاص SDR : إن اعادة تكوين الرصيد يفسح المجال بتوفير أعباء مالية بحوالي 40 مليون دولار ترتّب على الخزينة سنويا، ما دام الرصيد سلبي
- مستحقات تكلفة الفيول العراقي لمؤسسة كهرباء لبنان (رصيد حساب قائم في مصرف لبنان بحوالي مليار دولار أميركي).
- استحقاقات محفظة اليوروبند و المتأخرات القائمة (التي تقارب 41 مليار دولار أميركي): إن اعادة هيكلة محفظة اليوروبند و تجاوز أزمة المديونية يمكّن لبنان من استعادة الثقة والعودة الى الاسواق المالية واستقطاب التمويل اللازم للنهوض باقتصاد فعّال. ولتحقيق

الاستدامة، فإن الحكومة تخطط للوصول الى اتفاق مع حملة ال Eurobonds يفضي الى إعادة جدولة الدين، وفق سناريوهات تهدف الى تأمين استدامة المالية العامة مما يعيد ثقة المستثمرين ويسمح للبنان بالدخول مجددا الى أسواق المال الخارجية ويزيد من فرص الحصول على تمويل بكلفة أقل. وهنا نشير إلى أن الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والذي تعمل الحكومة على بلورته سيساعد في المفاوضات مع حاملي السندات والتمكن من الوصول الى اتفاق معهم.

- تسديد مستحقات الديون من قروض ميسرة وغيرها من الاشتراكات في المؤسسات الدولية (حوالي 2.2 مليار دولار اميريكي multilateral & bilateral outstanding debt stock as of end 2024): يبقى لبنان متمسك بالايفاء بالالتزامات القائمة بغية إعادة الثقة و دعم مكانته في المجتمع الدولي والحفاظ على امكانية استقطاب المساعدات المالية التي يبقى بحاجة ماسة اليها، خاصة في مرحلة إعادة الاعمار القادمة.
- إعادة رسملة مصرف لبنان وفقا للمادة 113 من قانون النقد و التسليف : التزام الخزينة برسملة المصرف المركزي، وفق مسار مالي يؤمن الاستدامة في ما خص الدين العام كنسبة من الناتج المحلي، و ذلك لتمكين إعادة تكوين الاحتياطي الالزامي في المصرف المركزي و إعادة هيكلة القطاع المصرفي.

أما على صعيد الموازنة والأداء المالي والإصلاحات التي حصلت خلال فترة 2023-2025 ، نشير إلى أن السياسة المالية في لبنان قد شهدت مجموعة من الإجراءات الإصلاحية المهمة الهادفة إلى تعزيز الانضباط المالي وتحسين الشفافية. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرار الصادر في عام 2025 عن وزير المالية لجهة وقف الإنفاق من خارج الموازنة عبر سلفات الخزينة، تنفيذاً لقانون المحاسبة العمومية و للمادة 10 من قانون الموازنة العامة لعام 2024، التي تحظر مثل هذه السلفات المخالفة لقانون المحاسبة العمومية. وقد كان لوقف إعطاء سلف خزينة للإدارات العامة والعودة إلى الأصول في الإنفاق دوراً كبيراً في وضع حد للهدر وسوء إدارة المال العام ووقف الانحراف الذي حصل والفوضى التي واجهتها الخزينة العامة في ما خص الإنفاق العام.

وفي اطار مسيرة التعافي، بدأت عملية توحيد سعر الصرف وقد بوشر بها اعتباراً من الموازنة العامة للعام 2022 واستمر هذا النهج عامي 2024 و 2025 وفي موازنة العام 2026 . غير أنه على أرض الواقع، فإن بعض التحديات المتعلقة بتوحيد سعر الصرف ما زال قائماً

بالرغم من الاستمرار باعتماد نفس سعر الصرف 89500 ل.ل. للدولار الأميركي نذكر منها عدم زيادة الإيجارات التي بقيت تحتسب في حالات معينة على أساس سعر صرف 15000 ل.ل. للدولار الأميركي..

وتم أيضاً احتساب الضرائب والغرامات المستحقة بالعملات الأجنبية، بما في ذلك تلك المفروضة على الرواتب المدفوعة بالدولار أو العملات الأخرى، استناداً إلى سعر الصرف الفعلي، وذلك بموجب المادتين (15) و(18) من قانون الموازنة. ولمواجهة التضخم، عُدلت العديد من الرسوم المحصلة بالليرة اللبنانية، مثل رسوم جوازات السفر وتصاريح العمل، مع إجراء زيادات إضافية في عام 2025. كما أجريت تعديلات في الشرائح الضريبية على الأرباح والأجور والرواتب، وضريبة الأملاك المبنية، ورسوم الانتقال.

ورغم هذه الخطوات الإيجابية، لا تزال بعض التصاريح الضريبية غير الإلكترونية تُبلّغ يدوياً إلى وزارة المالية، ما يؤدي إلى تأخير في إدخال البيانات والتسوية المالية. ول معالجة هذا القصور، أُطلق في أوائل عام 2025 مشروع رقمنة المدفوعات الضريبية بتمويل خارجي جزئي بهدف إلى تحسين تدفق البيانات وتقارير الإيرادات. علماً أنه بفضل الدعم الذي ورد من عدة جهات مانحة تم العمل على تمكين الوزارة بغية تجميع البيانات وكذلك نشر بعض الاحصاءات المالية.

تمثل هذه الخطوات بداية حقيقية نحو إصلاح الإدارة المالية العامة في لبنان، غير أن نجاحها يتوقف على الاستمرارية المؤسسية والالتزام السياسي، إضافة إلى ضرورة استكمالها بإصلاحات على جميع الصعد ومنها إصلاح القطاع المصرفي والجمارك.

ولعل أبرز الإجراءات الإصلاحية التي بوشر بها والتي تطال عملية إعداد الموازنة مشروع دعم تطوير ممارسات إعداد الموازنة بطريقة حديثة، حيث جرت كخطوة أولى عملية تدريب لبعض الوزارات بصفتها وزارات تجريبية لتكون نموذجاً فعالاً في عملية تحضير الموازنة. وبالتالي فالمبادئ الأساسية تقضي بالتقيد بالسقوف المحددة لها وفقاً لآلية معينة وتصنيف نفقاتها وإعادة ترتيب أولوياتها وفقاً لجداول معدة لهذه الغاية، على أن يتم اعتماد إطار للموازنة متوسط الأمد يستند إلى رؤية استراتيجية محددة لكل جهة، بحيث تكون منسجمة

مع توجهات الحكومة. وعلى هذا الأساس، يتم إعداد الموازنة بما يضمن لهذه الجهات تحقيق أهدافها ومراجعة إنفاقها دون المساس بنفقاتها المهمة ويعزز نهج الانضباط في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. علماً أن نجاح هذه المبادرة مرهون بعدة شروط منها ضرورة تشكيل فريق عمل متخصص برئاسة الوزراء المختصين ضمن كل وزارة لتحضير مشروع موازنتها للعام المقبل بطريقة حديثة .

وهنا نشير إلى أن الوزارات المعنية في هذه الخطوة الإصلاحية هي التالية حالياً: وزارة الطاقة والمياه، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة البيئة، وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية. علماً أننا مازلنا في المراحل الأولى في هذه العملية الإصلاحية إذ من المفترض تمكين الوزارات أكثر بدايةً ليصار في مرحلة لاحقة إلى شمل عدد أكبر من الإدارات العامة تبعاً.

هذا بالإضافة إلى أنه ونتيجة معاناة بعض الجهات وعدم جهوزيتها في تطبيق قانون الشراء العام رقم 2021/244 الذي دخل حيز التنفيذ في 29 تموز 2022، تراكمت حاجاتها ما دفعها إلى المطالبة بمبالغ ضخمة للتعويض عن التوقف لسنوات عن تأمين متطلباتها. لذلك طلب منها حصر الطلب بالحاجة السنوية فقط . كما أن بعضها مازال يعاني من رفض المتعهدين التعامل معها واشتراطهم الدفع الفوري عن طريق سلفات موازنة ويجري العمل على تأطير هذه المسألة . علماً أنه تم لحظ فقط اعتمادات لزوم التأمين الإلزامي وضد الغير لكل الجهات دون التأمين الشامل. أما تسديد سلفات الخزينة فلم يؤخذ بأي طلب تسديد سلفة خزينة لم ينص مرسوم إعطائها على تسديدها باعتماد يلحظ في موازنة العام 2026.

ويتبين من كل ما تقدم أنه ورغم المؤشرات الإيجابية، تبقى آفاق النمو مرهونة بالاستقرار الأمني والسياسي، وبقدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات في الوقت المناسب. فالإصلاحات المطلوبة كبيرة جداً ويعول عليها بالدرجة الأولى للخروج من هذا النفق المظلم كما ولتعزيز كفاءة وفعالية الخدمات العامة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق أولويات الحكومة بشكل عام.

١١. لمحة عن مشروع الموازنة العامة لعام 2026

يحمل مشروع موازنة العام 2026 في طياته أهدافاً تنموية عديدة طالت مختلف القطاعات سيجري بيانها بالتفصيل لاحقاً، مما استلزم زيادة الاعتمادات المتعلقة بها والمملوطة وذلك لتغطية الأكلاف ذات الصلة. والجدير ذكره إلى أن الحكومة قد عازمت على التركيز في زيادة الواردات العامة على موضوع تعزيز الجباية والحد من التهرب الضريبي بشكل أساسي. وبالتالي فقد تم إعداده تماشياً مع المبادئ والنقاط الأساسية المذكورة في تعميم الموازنة قدر المستطاع، مع أخذ مسألة ضبط الإنفاق بعين الاعتبار وكذلك زيادة الإيرادات عبر تفعيل الجباية وملاحقة المكتومين عوضاً عن زيادة الرسوم والضرائب. وقد أعطيت الأولوية كما في العام المنصرم للإنفاق الاجتماعي لتحسين الأوضاع المعيشية والحد من مشاكل البطالة والفقر عبر التركيز على توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كذلك تم التركيز على الإنفاق الصحي والعسكري عبر زيادة الاعتمادات مع تضمين الموازنة كلفة التطوير الجديد استناداً إلى القرارات الصادرة في هذا الإطار علماً أن أعداد العسكريين الجدد بحسب القرارات الصادرة منذ العام الماضي تخطت 12250 عسكري موزعين على كافة الأجهزة العسكرية.

ولا بد من الإشارة إلى أن مشروع موازنة العام 2026 قد أولى أهمية كبيرة للقطاع الاجتماعي في ظل الأوضاع المعيشية المتردية التي يعاني منها المواطن اللبناني. وبالتالي فإن دعم القطاع الاجتماعي قد ترافق بسلسلة إصلاحات قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية عبر اتخاذ خطوات متعددة وفق رؤيتها المرتكزة على الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة اللبنانية رسمياً في شباط 2024 بحيث هدف مشروع موازنتها إلى زيادة فعالية الإنفاق الاجتماعي وتحسين أثره المباشر على الفئات الأكثر هشاشة من خلال توجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وكفاءة وشفافية وقد تم الأخذ بالاعتبار مسألة مواءمة الإنفاق العام مع الواقع الفعلي للمستفيدين والاحتياجات الوطنية والمحلية والاعتماد على رؤية تنموية عادلة ومتكاملة مع التركيز على تحقيق الشفافية والمساءلة في التعاقد والخدمات. وقد ارتكزت أولويات الإصلاح المالي في موازنتها على سلسلة من الإجراءات تمثلت بإلغاء المساهمات الاسمية لعدد من المؤسسات بما ينسجم مع مبدأ الشفافية

والتوجه نحو التعاقد بناءً على الأداء والخدمات الفعلية المقدمة، وتخفيض موازنة المؤسسات الرعائية بنسبة 9% بما يتناسب مع العدد الفعلي للمستفيدين وبما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد. وكذلك إعادة تقييم مهام وأعداد مراكز الخدمات الإنمائية وتوزيعها جغرافياً، بما يتماشى مع الكثافة السكانية وحجم الحاجة الفعلية وقد تم زيادة اعتماداتها لتنفيذ المهام المنوطة بها وتعزيز خدماتها. كما تم تخصيص اعتمادات لمشاريع التنمية المحلية مع اعتماد معايير تنموية واضحة واعتمادات مالية لبرامج الإدماج الاقتصادي وربطها ببرنامج أمان بهدف تخريج الأسر من الفقر من خلال تشبيكها مع برامج المراكز وتوفير فرص التمكين والتدريب والإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم رصد منح مالية للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار زيادة الدعم المباشر للفئات المهمشة بنسبة 11% وتعزيز اندماجهم في المجتمع وتمكينهم الاقتصادي والاجتماعي. هذا إلى جانب إعادة النظر في الهيكلية التنظيمية للوزارة بما يشمل إضافة وحدات إدارية متخصصة وإلغاء أو دمج بعض الوحدات وفقاً لمتطلبات المرحلة المقبلة والرؤية المستحدثة.

أما على الصعيد الصحي فقد تم زيادة اعتمادات الاستشفاء الذي يعني جميع المرضى الذين يعانون جسدياً ومادياً أيضاً، كما تم تلبية حاجات وزارة الصحة للقيام بدورها في إطار الدعم المقدم لمركز سرطان الأطفال ولجنة وهب الأعضاء ومركز القلب اللويحي وجمعية جاد - جمعية الشبيبة ضد المخدرات وغيرها من الجهات التي تلعب دوراً مهماً في هذا المجال، وقد جرى دعم مسألة تشغيل المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين فيها بزيادة المساهمات ذات الصلة والتي سيؤتي على ذكرها لاحقاً.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى إعادة توزيع بعض الاعتمادات بين مختلف النبذات وذلك لكي تتلاءم مع الرؤية الموضوعية للقطاع الصحي ، علماً أن وزارة الصحة العامة تنوي التعاقد مع مراكز الرعاية الصحية الأولية مقابل خدمات محددة تتفق عليها مسبقاً.

وفيما خص القطاع الزراعي، فلا بد من الإشارة بأنه قد تم دعمه أيضاً وقد توزعت مصادر تمويله بين الموازنة العامة عبر زيادة الاعتمادات ذات الصلة ضمن حدود معينة من جهة وبين مصادر تمويل خارجية من جهة أخرى. وهنا لا بد من الإشارة ولتفصيل ما تم بيانه

سابقا حول القروض، إلى أنه تم إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التحول الأخضر في قطاع الأغذية الزراعية من أجل التعافي الاقتصادي وقد تم توقيعها في 2024/5/8 والموافقة على إبرامها بموجب القانون رقم 17 تاريخ 2025/7/11 وقد بلغت قيمة القرض المذكور 200 مليون دولار أمريكي . ويهدف المشروع بشكل عام الى تحسين القدرة على الصمود لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان وهو فرصة لإعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية، واستعادة إنتاجية المزارعين، وتحسين الخدمات الزراعية، كما سيساهم في إعادة بناء شبكات الري، والطرق الريفية، ومرافق التخزين، إلى جانب تقديم دعم مالي وتقني مباشر للمزارعين ، كما وتخصيص برامج نقدية وفرص ائتمانية ميسرة لإنعاش المجتمعات الزراعية.

وهذه هي الحال أيضاً لعدة قطاعات أخرى تستفيد من هبات وقروض. نذكر منها القطاع الأمني الذي تم زيادة موازنته لزوم التطوع الجديد من رواتب وتعويضات مختلفة وتقديمات متنوعة واستشفاء وغيره، وكذلك جزئياً لزوم خطة الانتشار المقررة وقد تم دعم هذا القطاع من خارج الموازنة فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية اللبنانية والأمم المتحدة التي أبرمت حديثاً وتم توقيعها بتاريخ 2025/6/10 والتي تهدف إلى توفير الدعم بالمواد غير القابلة من وقود وأغذية لصالح وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني وذلك لمدة أقصاها 18 شهر، وقد صدر بهذا الشأن المرسوم رقم 853 في 8 آب 2025.

يضاف إلى ما تقدم، مشروع المساعدة الطارئة للبنان موضوع القرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير LEAP والبالغ 250 مليون دولار أمريكي و75 مليون يورو منتظرة من دولة فرنسا ، لتمويل إعادة الإعمار و تمكين التعافي المستدام واستعادة الخدمات الأساسية الحيوية والبنى التحتية الحرجة في المناطق المتضررة من النزاع في لبنان. مع العلم بأن الحكومة اللبنانية قد بدأت بتأمين الإعتمادات المرتبطة بهذا الموضوع عبر النقل من الاحتياطي وقد صدرت عدة مراسيم في هذا الخصوص.

أما في قطاع الكهرباء فنذكر القرض البالغ 250 مليون \$ موضوع القانون رقم 14 تاريخ 2025/07/11 و العائد لمشروع الطاقة المتجددة وتعزيز نظام الطاقة في لبنان الذي يهدف إلى دعم المقترض في تحسين موثوقية شبكة الكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة، وتعزيز

الكفاءة التشغيلية، بما يسهم في تحقيق استدامة مالية وبيئية على المدى الطويل. وبالتالي فهو يشمل إصلاح شبكات النقل ومحطات التحكم والتقوية تمهيداً لتطبيق القانون 462 الذي ينص على إعادة هيكلة هذا القطاع.

زد على ذلك نذكر مشروع تعزيز إمدادات المياه في بيروت الكبرى بقيمة 257.8 مليون دولار الذي تم التوقيع على الاتفاقية ذات الصلة بتاريخ 2025/05/22 والذي يهدف الى تطوير خدمات إمدادات المياه في منطقتي بيروت الكبرى وجبل لبنان وتعزيز أداء مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان في هذا المجال، وذلك الحاقاً بمشروع تزويد بيروت الكبرى بالمياه (جر مياه الأولى)، إذ يؤمن زيادة التغذية بمياه الشرب لمنطقة بيروت الكبرى بمعدل 250 ألف متر مكعب يومياً لحوالي 1.6 مليون نسمة، ويلحظ التمويل استكمال وإضافة بعض الاشغال الضرورية لهذا المشروع.

وللغوص أكثر في محتوى مشروع الموازنة العامة للعام 2026 وأرقامه، فقد بلغ مجموع النفقات العامة (جارية واستثمارية) للعام 2026 حوالي 534715.6 مليار ل.ل.، مع تضمين الاعتمادات اللازمة للقطاع التربوي تنفيذاً للمرسوم 2025/189 بعد أن أعطيت سابقاً على شكل سلفات الخزينة ولحظ أيضاً الفرق بين كلفة هذا المرسوم وسلفات الخزينة السابقة. كما تم تضمين كلفة المرسوم 2024/14033 واعتماداً بقيمة 25930.71 مليار ل.ل. تسديداً لجزء من الفوائد على سندات الخزينة والقروض الخارجية بعد أن كان يبلغ عام 2025 حوالي 31485 مليار ليرة. كل ذلك الى جانب تغطية كلفة الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها العام المقبل، بحيث لحظت اعتمادات لكل من وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الخارجية والمغتربين في هذا الإطار.

وبالتالي، فإن مشروع موازنة العام 2026 قد ارتفع بقيمة 89501 مليار ل.ل. عن الموازنة العامة لعام 2025 البالغة 445214 مليار ل.ل. ويقابل هذا الإنفاق إيرادات موازنة ضريبية وغير ضريبية تم تقديرها أيضاً بحوالي 534715.6 مليار ل.ل. وبالتالي لا وجود لأي عجز في هذا المشروع غير أنه لا بد من الإشارة الى عدم لحظ ما يتعلق بالفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية أسوة بالمعمول به منذ العام 2021 مع التأكيد على أهمية المفاوضات مع الدائنين من أجل إعادة هيكلة الدين العام وعدم استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية

بموازاة إجراء إعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي الذي يعاني تعثراً ومشاكل عدة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة وفقدان الثقة به.

وسيتم تالياً عرض تفاصيل النفقات والإيرادات العامة الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام 2026 ومقارنتها مع تلك العائدة لموازنة العام 2025، مع تبيان أهم أسباب الفروقات وأبرز النفقات التي يتشكل منها هذا المشروع، كما وأبرز المستجدات التي لحقت بمختلف القطاعات في لبنان والتي أدت إلى تعديل الاعتمادات الملحوظة لها.

تجدر الإشارة الى تعليق معظم قوانين البرامج في ضوء وجوب مراجعتها وإعادة ترتيبها بحسب الأولويات وتقرير ما يمكن الغاؤه منها بعد تبديل المعطيات وتدهور الأوضاع المالية مع ضرورة تسييم المعلومات والكلفة والبحث عن امكانية الحصول على هبات لتنفيذ المشاريع ذات الصلة علماً أن الملحوظ في قانون موازنة العام 2025 لعام 2026 بلغ حوالي 773.34 مليار ل.ل. كما أنه لم تطلب بعض الإدارات عند تقديمها لمشروع موازنتها لحظ أي اعتماد لها للعام 2026، وبالمقابل طلبت إدارات أخرى اعتمادات أكبر من الملحوظ. غير أنه جرى فقط تعديل والسير بقانون البرنامج الذي يعود لأعمال الضم والفرز بحيث عدل اعتماد العام 2026 ليصبح 10 مليار ل.ل. بدلاً من 7 مليار ل.ل.

وهذا ما يبينه الجدول أدناه الذي يعرض أرقام مشروع الموازنة العامة لعام 2026 لناحية النفقات والإيرادات والعجز الحاصل، إضافة إلى العجز الأولي المرتقب:

جدول رقم 5- أرقام مشروع الموازنة

مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦ (بمليار ل.ل.)	
٤٧٧٩١٣	النفقات الجارية
٢٥٩٣١	منها خدمة الدين
٥٦٨٠٣	النفقات الاستثمارية
٥٣٤٧١٥,٦	مجموع النفقات
٥٣٤٧١٥,٦	الإيرادات
٠,٠	العجز المرتقب
٢٥٩٣١	فائض أولي/عجز أولي
%٠,٠	نسبة العجز / النفقات

وهنا لا بد من الإشارة في ما خص النفقات الاستثمارية المحدودة في هذا المشروع بأنه قد تم الأخذ بالاعتبار مسألة القروض التي تمنح في هذا المجال، علماً أنه سيعول في دعم هذا النوع من الإنفاق على التمويل الخارجي بصورة رئيسية كما سبق وتم بيانه.

وبالتالي، بعد مقارنة الإيرادات والنفقات العامة المقدرة للعام 2026، لم يسجل في مشروع الموازنة العامة للعام 2026 أي عجز أسوة بموازنتي العام 2025 و2024.

III. في النفقات المقدرة للعام 2026

بالاستناد إلى استقرار سعر الصرف في الآونة الأخيرة، وفي إطار العمل على ضبط الإنفاق وترشيده سيما وأن أي إيرادات إضافية مقدرة يقتضي أن تغطي ليس فقط إنفاق العام 2026 وإنما أيضاً وعلى الأقل جزءاً من المتأخرات والمتراكمات وغيرها من الاستحقاقات، أعد مشروع موازنة العام 2026 مع تضمينه كلفة المرسوم 2024/14033 بالدرجة الأولى وكذلك التطويع الإضافي الذي حصل في هذه الفترة.

وقد أخذت حاجات الإدارات الضرورية جداً وتبويراته وأهداف الحكومة بعين الاعتبار عند لحظ الاعتمادات. ولكن تبقى أزمة الرواتب في القطاع العام مستمرة وتستوجب حلولاً جذرية. إذ مازالت تشهد معالجات مجتزأة واستنسابية خلقت تعقيدات جمة ناتجة عن تشعب الراتب وتشرذمه لكثرة النصوص والمراسيم والقرارات الصادرة ناهيك عن الهوة بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة وضمن القطاع العام نفسه من جهة أخرى. ما يستوجب معالجة سريعة وعادلة للخلل الحاصل في اعتماد مقاربتين مختلفتين للقطاع العام والقطاع الخاص فيما خص الحد الأدنى للأجور والتعويضات العائلية وغيرها من المسائل، علماً أن بعض القرارات التي تصدر للقطاع الخاص تطال مؤسسات عامة خاضعة لقانون العمل وتكبد الخزينة العامة أعباء مهولة، وتخلق عدم مساواة واستنسابية داخل القطاع العام نفسه كما سبق وذكر.

وقد شكلت اعتمادات الرواتب والأجور وملحقاتها الملحوظة في البند 13 في مشروع موازنة العام 2026 ما نسبته 24.78% من إجمالي الإنفاق بعد أن كان 21.66% عام 2025. غير أنه مقابل ذلك، فقد لحظت وكالعادة رواتب البعثات في الخارج في وزارة الخارجية والمغتربين على أساس 89500 و تضمنت أيضاً رواتب الملحقين الاقتصاديين.

وقد بلغ إجمالي البندين 13 و 15 (المنافع الاجتماعية) حوالي 280262.6 مليار ل.ل. أي ما نسبته 52.41% من إجمالي الإنفاق مقابل 214342.4 مليار ل.ل. عام 2025 أي نسبة 48.14%.

اما في ما خص النفقات الجارية الأخرى، فقد جرت مراجعة اعتمادات الإدارات العامة التشغيلية من قرطاسية وكهرباء وغيرها مع التركيز على تلك التي تدرج في صلب عملها وتلك ذات الأهداف التي تبغي الحكومة تحقيقها.

ولا بد من الإشارة الى استمرار إشكالية الفوائد المستحقة على القروض وسندات الخزينة الداخلية والخارجية سيما بعد تعليق سداد مستحقات سندات الخزينة (Eurobonds) بالعملة الأجنبية منذ العام 2021. وبين الجدول أدناه التغيرات اللاحقة بها خلال الأعوام المنصرمة.

جدول رقم 6- الاعتمادات الملحوظة للفوائد على القروض وسندات الخزينة منذ العام 2017

2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	بمليارات الليرات
8454.9	7482.7	7607	7308	2570	2986	1061	5046	5187	4791	فوائد على الديون بالعملة المحلية
17476.2	24002.2	7041	5475	1200	120	3633	3266	3027	2309	فوائد على الديون بالعملة الأجنبية
25930.7	31485.03	14648	12783	3770	3106	4694	8312	8214	7100	المجموع:

ملاحظة: الفوائد بالعملة الاجنبية لا تتضمن الفوائد على سندات الخزينة الأجنبية (Eurobonds)

إضافة إلى ذلك، فقد تم زيادة 37204 مليار ل.ل. على الاعتمادات الملحوظة في باب النفقات المشتركة والمخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، بحيث قُدرت الاعتمادات بـ 75374 مليار ل.ل. للعام 2026 مقابل 38170 مليار ل.ل. ملحوظ في قانون موازنة العام 2025.

وقد تم لحظ تسديد بعض سلف الخزينة التي أعطيت للإدارات والمؤسسات العامة وفق ما نصت عليه مراسيم اعطاؤها بحيث بلغت حوالي 8781.4 مليار ل.ل. مقابل اعتمادات ملحوظة لتسديد سلف في موازنة 2025 على مختلف التناسيب بحدود 8152.35 مليار ل.ل. وقد وزعت وفق التالي:

جدول رقم 7- الاعتمادات الملحوظة لتسديد سلف الخزينة

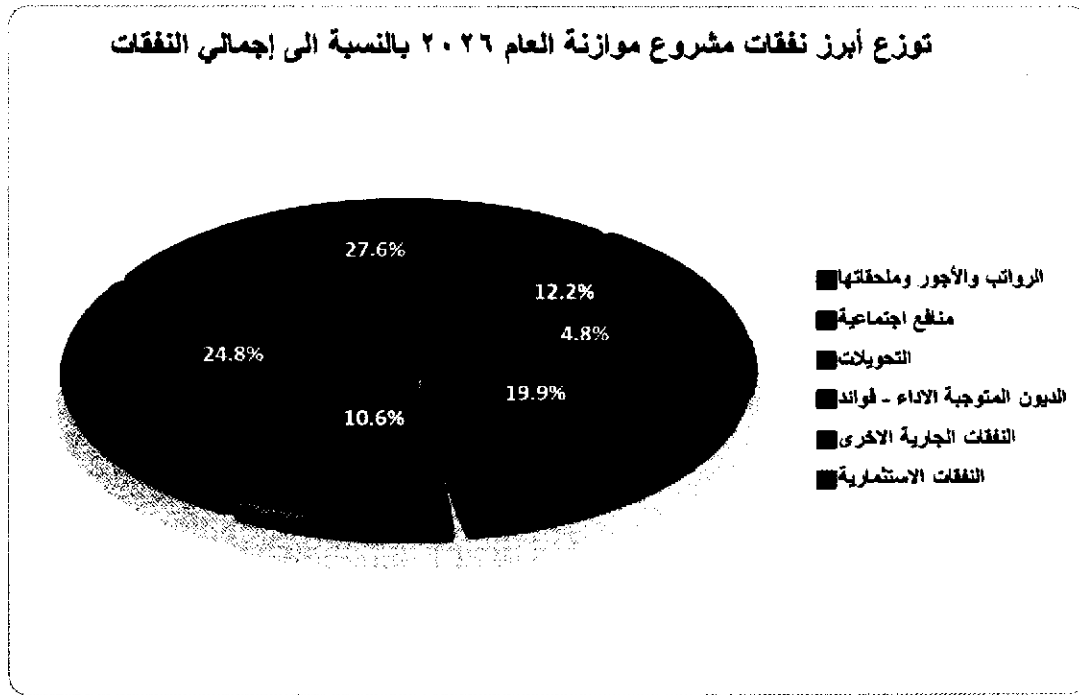
رقم المرسوم	تاريخه	الجهة المستفيدة	القيمة
13720	07/08/2024	الهيئة العليا للاغاثة	4,939,680,000
14014	20/09/2024	المجلس الدستوري	21,880,000,000
14045	03/10/2024	مجلس الجنوب	500,000,000,000
14043	02/10/2024	وزارة التربية والتعليم العالي	3,000,000,000,000
14056	03/10/2024	الهيئة العليا للاغاثة	200,000,000,000
14118	18/10/2024	المجلس الوطني للبحوث العلمية	4,101,000,000
14117	18/10/2024	مجلس الجنوب	22,720,864,000
14165	05/11/2024	صندوق تعاضد القضاة	400,000,000,000
14274	14/11/2024	مجلس الجنوب	600,000,000,000
14319	29/11/2024	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	15,000,000,000
14378	06/12/2024	مجلس الجنوب	700,000,000,000
14391	06/12/2024	الهيئة العليا للاغاثة	300,000,000,000
14436	09/12/2024	وزارة التربية والتعليم العالي	3,000,000,000,000
14588	09/01/2025	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	214,300,000
14592	09/01/2025	المحاكم الشرعية الجعفرية	12,550,000,000
			8,781,405,844,000

علماً أن احتياطي الموازنة قد تم تخفيضه بحوالي 26403.32 مليار ل.ل. ليصبح 29451.89 مليار ل.ل. مقابل 55855 مليار ل.ل. عام 2025، وذلك بعد تخفيض بعض بنوده ومراجعتها. فاحتياطي تغذية مختلف بنود الموازنة انخفض من 19587 مليار ل.ل. الى 19549.9 مليار ل.ل. أي بحدود 37.1 مليار ل.ل. وذلك في ضوء ارتفاع دفع جزء من المستحقات المتوجبة لكهرباء لبنان بعد تبلور المعطيات العائدة للنفط العراقي وكذلك لاعادة الاعمار. وقد تم تخصيص 200 مليار ل.ل. ضمنه بغية إنشاء مناطق صناعية. وقد تم الأخذ بالاعتبار في احتسابه أيضاً مسألة المبالغ المفترض تأمينها لدفع الإيجارات بعد تعديل القانون ذات الصلة ومسألة انعكاس تعديل الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص على القطاع العام في عدة ميادين ومنها على المؤسسات العامة الخاضعة لقانون العمل علماً أن آخر تعديل قد صدر بالمرسوم 699 وحدد ب 28 مليون ل.ل. بدلاً من 18 مليون ل.ل. ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/7/24 أي بعد مناقشة موازنة معظم الجهات.

أما احتياطي العطاءات فقد تم تخفيضه 26966.2 مليار ل.ل. مقارنة بالعام 2025 وهذا ما أثر جداً على إجمالي الاحتياطي، غير أنه أخذت بالاعتبار قرارات التوظيف في السلك العسكري وغيره، زد على ذلك زيادة احتياطي الرواتب 350 مليار ل.ل. لزوم ارتفاع توظيفات جديدة.

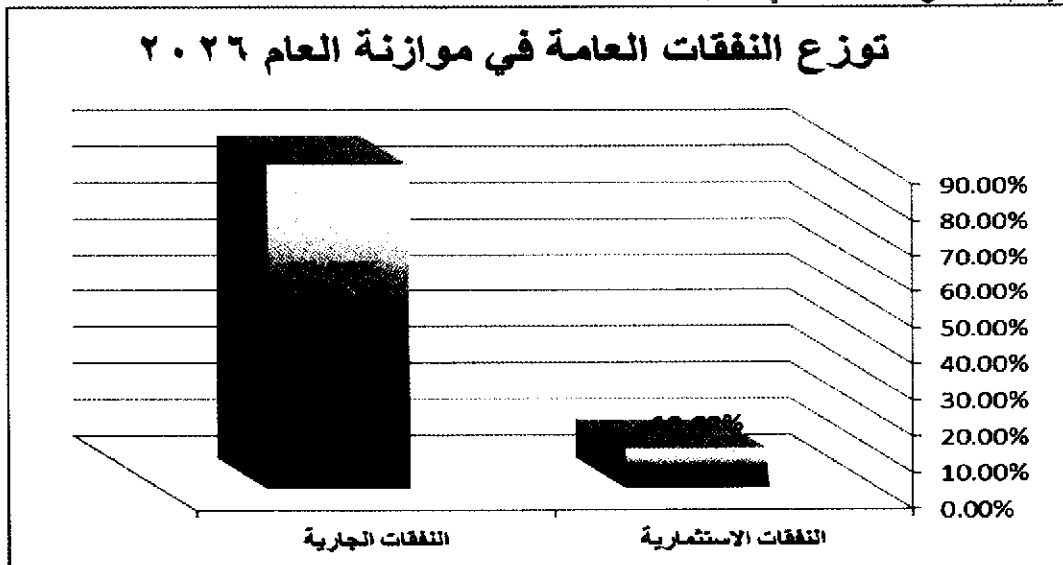
وبيّن الرسم البياني أدناه، توزيع نفقات الموازنة العامة بحسب تصنيفها الاقتصادي وحصّة كل منها من إجمالي النفقات العامة:

رسم بياني رقم 1 : توزيع أبرز نفقات الموازنة بحسب تصنيفها الاقتصادي



وبالتالي فقد بلغت النفقات الجارية في مشروع موازنة العام 2026 حوالي 477912.8 مليار ل.ل. وقد شكلت نسبة 89.38 % من إجمالي النفقات تاركة فقط 10.62% للنفقات الاستثمارية ما قيمته 56802 مليار ل.ل. وذلك كما يظهر في الرسم البياني أدناه:

رسم بياني رقم 2 : توزيع النفقات العامة في الموازنة



ومرد هذا الفرق في اجمالي النفقات بالدرجة الأولى الى مواجهة ارتفاع الأسعار وتضمين الزيادة الناتجة عن المرسوم 2024/14033 وكلفة التطوير الجديد في الأجهزة العسكرية واستمرار رفع الحد الأدنى للأجور للخاضعين لقانون العمل وزيادة اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية وزيادة اعتمادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيره.

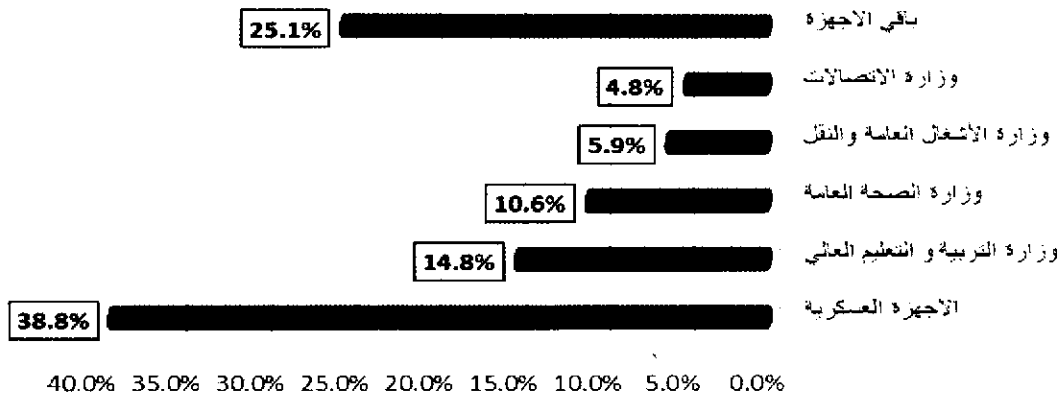
رسم بياني رقم 3 : نسبة كل نفقة من اجمالي النفقات



أما الرسم البياني التالي، فيظهر نسبة موازنة بعض الإدارات العامة من إجمالي النفقات وذلك دون البابين 26 و 27، ما يعطي لمحة عن الأولويات :

رسم بياني رقم 4 : نسبة موازنة بعض الإدارات من إجمالي الموازنة دون الباب 26 و 27

نسبة موازنة بعض الجهات من إجمالي النفقات العامة (دون البابين 26 و 27)



ويمكن الاستنتاج مما تقدم حجم الحصة من الموازنة العامة المخصصة للقطاع الأمني والتربوي والاجتماعي والصحي. وسيتم تالياً الغوص في أبرز الزيادات التي لحقت بكل قطاع وذلك بناء على مقارنة النفقات الملحوظة في مشروع موازنة العام 2026 مع تلك الملحوظة في موازنة العام 2025.

أ- أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية موزعة على القطاعات

في القطاع الصحي:

(1) زيادة نفقات الاستشفاء في وزارة الصحة العامة بحدود 3369.5 مليار ل.ل. لتصبح 25342 مليار ل.ل. بعد أن كانت 21973 مليار ل.ل.

(2) زيادة 21.97 مليار ل.ل. ضمن موازنة وزارة الصحة على نبذة "مساهمة إجمالية للنفقات التشغيلية" وذلك لصالح اللجنة الوطنية لوهب وزرع الأعضاء والأنسجة ليصبح الاعتماد 22.375 مليار ل.ل. بعد أن كان 405 مليون.

(3) زيادة 893 مليار ل.ل. كمساهمة إجمالية للنفقات التشغيلية للمستشفيات الحكومية ضمن موازنة وزارة الصحة العامة ليصبح الاعتماد 1790 مليار ل.ل. بعد أن كان 897 مليار ل.ل. إذ لدى الوزارة 33 مستشفى من ضمنها مستشفيات جديدة تحتاج لتجهيز ودعم، منها مستشفى دير القمر، بيت ليف، إهدن وغيرها. كما وأن كل المستشفيات الحكومية تحتاج لتفعيل وتأهيل العاملين فيها.

(4) زيادة 1448.11 مليار ل.ل. ضمن موازنة وزارة الصحة على نبذة "مساهمات إلى هيئات لا تتوخى الربح" ليصبح الاعتماد 1463.715 مليار ل.ل. بعد أن كان 15.605 مليار ل.ل. وقد طالت هذه الزيادات عدة جهات منها مركز سرطان الأطفال في لبنان ومركز نقي العظم (التابع لمستشفى المقاصد)، مراكز الرعاية الصحية الأولية، الصليب الأحمر اللبناني بما فيه بنك الدم، كارتاس لبنان، جمعية الشبان المسيحية ومؤسسات الإمام الصدر.

(5) زيادة الاعتماد الملحوظ في مشروع موازنة قوى الأمن الداخلي والسجون في ما خص نفقات المعالجة في المستشفيات في الداخل بقيمة 140 مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد 5.649 مليار ل.ل. بعد أن كان 5.509 مليار ل.ل. عام 2025. كما وزيادة الاعتماد الملحوظ للجيش على هذه النبذة بحوالي 350 مليار ل.ل. وللمديرية العامة لأمن الدولة

(22 مليار ل.ل.) ولإدارة الجمارك (49 مليار ل.ل.). كل هذه الزيادات جاءت بالدرجة الأولى لتغطية انعكاس التطوع الذي يحصل في السلك العسكري.

(6) زيادة اعتمادات الأدوية لعدة جهات وذلك بقيمة إجمالية بلغت 256.682 مليار ل.ل. توزعت في الدرجة الأولى بين المديرية العامة لأمن الدولة (17.8 مليار ل.ل.)، قوى الأمن الداخلي والسجون (33.5 مليار ل.ل.) والجيش (200 مليار ل.ل.)...

(7) زيادة نفقات الإستشفاء في مشروع موازنة وزارة الداخلية والبلديات - قوى الامن الداخلي والسجون بقيمة 50 مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد 250 مليار ل.ل. بعد أن كان 200 مليار ل.ل. عام 2025 وذلك لضرورة تأمين الإستشفاء للسجناء.

(8) زيادة اعتمادات المواد المخبرية العائدة لصالح الجيش بقيمة 10.5 مليار ل.ل. ليصبح بحدود 230.18 مليار ل.ل. في العام 2026.

(9) لحظ اعتماد بقيمة 12139.632 مليار ل.ل. على نبذة "أدوية" ضمن موازنة وزارة الصحة العامة منها 1790 مليار ل.ل. لزوم تسديد مستحقات.

(10) زيادة 25 مليار ل.ل. على نبذة "مطبوعات" ضمن موازنة وزارة الصحة ليصبح الاعتماد 35 مليار ل.ل. بعد أن كان 10 مليار ل.ل. وذلك لزوم السجل الصحي وبطاقة التطعيم بعد أن كان يوجد دعماً من قبل منظمة الصحة العالمية في هذا الموضوع.

في القطاع التربوي:

(1) زيادة 1464 ل.ل. على مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم العالي- المديرية العامة للتربية-التعليم الاساسي ليصبح الاعتماد الإجمالي 2606.5 مليار ل.ل. بعد ان كان 1142.5 مليار ل.ل. عام 2025 وذلك بالاستناد الى القانون رقم 583 تاريخ 2004/4/23 الذي نص في مادته 52 على: إعفاء تلامذة مرحلي رياض الأطفال والتعليم الأساسي من مساهمة الأهل في تغذية صندوق المدرسة الرسمية وذلك في اطار إلزامية رعاية التعليم المقررة بموجب المادة 49 جديدة من القانون رقم 686 تاريخ 1998/9/16 واستنادا إلى قرار وزير التربية والتعليم العالي رقم 1896/م/2011 بتحديد قيمة رسوم الأهل في دعم صناديق المدارس الرسمية بـ 150.000 عن كل تلميذ ينتسب إلى صندوق مرحلة الروضة

ومرحلة التعليم الأساسي في المدارس وتعديل هذه القيمة تبعاً وصولاً لـ 100 د.أ. للعام 2026 لـ 280.000 تلميذ. علماً أن العدد بلغ حوالي 215000 تلميذ عام 2025.

(2) زيادة اعتمادات الرواتب والأجور في المديريات العامة في وزارة التربية والتعليم العالي بحدود 13403 مليار ل.ل.، منها:

- زيادة حوالي 2485 مليار ل.ل. على نبذة تعويضات مختلفة ضمن موازنة المديرية الإدارية المشتركة ليصبح الاعتماد حوالي 6008 مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي 3523 مليار ل.ل. وقد لحظ من ضمنه تسديد سلفتي الخزينة المعطاة بموجب الرسوم رقم 14043 تاريخ 2024/10/2 بقيمة 3000 مليار ل.ل. والمرسوم رقم 14436 تاريخ 2024/12/9 بقيمة 3000 مليار ل.ل. أيضاً.

- كما وتم زيادة كلفة المراسيم الصادرة ومنها المرسوم 2024/13020 والمرسوم 2024/14033 العائدة للموظفين الدائمين على هذه النبذة في مختلف المديريات العامة.

- زيادة 6274 مليار ل.ل. على رواتب المتعاقدين في التعليم الأساسي ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي ليصبح الاعتماد 7557 مليار ل.ل. بعد أن كان 1283 مليار ل.ل. وذلك بسبب ضم زيادة أجرة الساعة ضمن رواتب المتعاقدين بنسبة 488% وتنفيذاً للمرسوم 2025/189 بعد أن تم التوقف بالسير بسلفات خزينة وتم تضمين الاعتمادات اللازمة ضمن الموازنة.

- زيادة 1361.5 مليار ل.ل. على رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي ليصبح الاعتماد 1711.5 مليار ل.ل. بعد أن كان 350 مليار ل.ل. عام 2025 للسبب نفسه المذكور أعلاه، إذ أن عددهم يزيد عن 2600 متعاقد ثانوي.

- زيادة 5000 مليار ل.ل. على رواتب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

بالإضافة إلى زيادة 473 مليار بدل تدريس مواد إجرائية لتغطية كلفة المراسيم المذكورة في المديرية العامة للتربية-التعليم الأساسي.

(3) زيادة حوالي 327.838 مليار ل.ل. لزوم المديرية العامة للتعليم المهني والتقني على نبذة "مساهمة إجمالية للنفقات التشغيلية" منها حوالي 311 مليار ل.ل. لتغطية ولأول مرة نفقات رواتب كانت على عاتق صناديق المدارس والبلديات وصناديق التعاضد

والصناديق الداخلية وغيرها، لزوم حراس وأمانة سر وعمال تنظيفات وعمال مكننة وأساتذة وغيره. وهنا نلفت إلى ضرورة إعادة تأطير هذه المسألة بصورة عاجلة. كما تمت زيادة 113.669 مليار ل.ل. للمشاريع المشتركة في المديرية المذكورة أعلاه لزوم تعديل الرواتب في المعاهد.

(4) زيادة الاعتماد المخصص للمركز التربوي للبحوث والإنماء في وزارة التربية والتعليم العالي بحوالي 75.3 مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد حوالي 236.38 مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي 161 مليار ل.ل. عام 2025.

(5) تضمين مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم العالي - المديرية العامة للتربية-التعليم الاساسي اعتماد بقيمة 112 مليار ل.ل. كمساهمة للمدارس المجانية للعام 2026. كما وتضمين مشروع موازنة المديرية العامة للتعليم العالي اعتماداً بقيمة 8.5 مليار ل.ل. للعام 2025 على نبذة تجهيزات للمعلوماتية وذلك لزوم شراء واستخدام نظام يهدف الى متابعة شؤون التعليم العالي ورصد التجاوزات والمخالفات.

(6) زيادة مساهمة الجامعة اللبنانية بحوالي 2955 مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد حوالي 11393 مليار ل.ل. بعد أن كان 8437 مليار ل.ل. عام 2025. ومرد هذه الزيادة بالدرجة الأولى لمساهمة الرواتب والأجور لزوم رفع أجر الساعة للأساتذة المتعاقدين بكلفة اجمالية بلغت 566 مليار ل.ل. إضافة إلى زيادة 80 مليار ل.ل. في رواتب بعض المدرسين وزيادة 5 أضعاف على بعض البنود المرتبطة بتعويضات اللجان والأبحاث وتضمين كلفة المرسوم 14033/2024 في الموازنة.

في القطاع الأمني:

(1) تضمين الاعتمادات اللازمة لتغطية تطوع عناصر جديدة لدى الاجهزة العسكرية منها 1500 عسكري (1000 دركي و500 مأمور) لصالح قوى الأمن الداخلي موضوع قرار مجلس الوزراء رقم 20 تاريخ 2025/8/13 و 50 تلميذ ضابط (قرار رقم 24 تاريخ 2025/5/25) بالإضافة إلى 4500 عسكري في الجيش تم تطويعهم بموجب قرار جانب مجلس الوزراء رقم 4 تاريخ 2025/3/13 و100 ضابط اختصاص في الجيش أيضاً استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2025/3/13 وغيرها من القرارات. وقد تم

على هذا الأساس زيادة عدة نبذات ذات صلة ضمن الموازنة العامة منها الرواتب والنقل المؤقت والتعويضات المختلفة وتقديرات متنوعة.

(2) زيادة اعتمادات الملابس العائدة لكل من الجيش بقيمة 150 مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد 300 مليار ل.ل. بعد أن كان 150 مليار ل.ل. عام 2025 وإدارة الجمارك بقيمة 5 مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد 27 مليار ل.ل. بعد أن كان 22 مليار ل.ل. عام 2025.

(3) زيادة 1000 مليار ل.ل. على نبذة تجهيزات فنية متخصصة ضمن موازنة الجيش ليصبح الإعتداف 2000 مليار ل.ل. بعد أن كان 1000 مليار ل.ل. عام 2025، وذلك في إطار خطة الانتشار.

(4) بلغت نبذة مطبوعات ضمن موازنة الجيش حوالي 35 مليار ل.ل. لزوم تجديد بطاقات وللترقية وكذلك للعناصر الجديدة كما تم زيادة 5.5 مليار ل.ل. على نبذة بدلات أتعاب ليصبح الإعتداف 50.5 مليار ل.ل. وذلك لإجراء التحاليل اللازمة في المختبرات ودفع بدلات أتعاب للتدريب وغيره.

(5) تضمن مشروع موازنة 2026 اعتمادات على نبذة تغذية للأجهزة العسكرية موزعة كالتالي: وزارة الدفاع الوطني - الجيش بقيمة 5680 مليار ل.ل.، وزارة الداخلية والبلديات - قوى الامن الداخلي والسجون بقيمة 866 مليار ل.ل. (منها 840 مليار ل.ل. للسجون) و 35 مليار ل.ل. للأمن العام (منها لتغذية الموقوفين) و 4.5 مليار ل.ل. لأمن الدولة. بالإضافة إلى 3.4 مليار ل.ل. لإدارة الجمارك، بحيث تم إضافة هذه النبذة للجهات المذكورة بحوالي 400 مليار ل.ل.

(6) لحظ 1700 مليار ل.ل. على نبذة نفقات شتى متنوعة ضمن موازنة وزارة الداخلية والبلديات-المديرية العامة للشؤون السياسية والاجئين لزوم إجراء الانتخابات النيابية وهذا جزء من الكلفة الإجمالية التي توزعت أيضاً لصالح وزارة الخارجية والمغتربين (44.75 مليار ل.ل.) والمديرية العامة للأمن العام. (250 مليار ل.ل. لطباعة جوازات السفر لزوم الانتخابات النيابية) وكذلك لهيئة الإشراف للانتخابات (حوالي 72 مليار ل.ل.)

(7) زيادة 347.803 مليار ل.ل. للمديرية العامة للدفاع المدني توزعت بين مساهمة للرواتب والأجور ومساهمة لنفقات جارية أخرى.

في القطاع القضائي:

(1) تضمين مشروع موازنة محكمة التمييز اعتماد بقيمة 850 مليون ل.ل. على نبذة اشتراكات في مؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية وذلك لتسديد اشتراكات محكمة التمييز في شبكة مجالس القضاء العليا الفرنكوفونية ومنظمة محاكم التمييز الفرنكوفونية..

(2) زيادة الاشتراكات أيضاً في الادارة المركزية بحدود 12.818 مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد 12.833 مليار ل.ل. مقابل 15 مليون لعام 2025 بعد التيويم.

(3) زيادة 100 مليار ل.ل. ضمن موازنة وزارة العدل – المحاكم العدلية وذلك لصيانة الأبنية الادارية و 70 مليار ل.ل. ضمن موازنة قوى الامن الداخلي والسجون على نبذة صيانة أبنية متخصصة (ليصبح الاعتماد 90 مليار ل.ل.) وذلك لصيانة السجون.

في القطاع الاقتصادي:

(1) زيادة اعتمادات مصلحة الابحاث العلمية الزراعية ضمن موازنة وزارة الزراعة بحدود 40 مليار ل.ل. لنفقاتها الجارية وذلك لتأمين اوتوكلاف لزوم تأمين استمرارية عمل مختبر الأنسجة إضافة إلى لوازم البحث الزراعي فيما خص الفحوصات.

(2) زيادة اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحدود 18 مليار ل.ل. للنفقات الجارية لتصبح 28.213 مليار ل.ل.

(3) زيادة اعتماد المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال) لتصبح المساهمة 43.875 مليار ل.ل.

(4) تخصيص 200 مليار ل.ل. ضمن احتياطي الموازنة العامة لزوم إنشاء مناطق اقتصادية نظراً لأهميتها في موضوع التنمية وتحريك العجلة الاقتصادية.

(5) استحداث فصل جديد ضمن وزارة الزراعة للهيئة الناضمة لزراعة نبتة القنب للإستخدام الطبي والصناعي ولحظ مساهمة بقيمة 30 مليار ل.ل.

في القطاع الثقافي:

(1) زيادة 28.5 مليار ل.ل. على نبذة صيانة ابنية متخصصة في وزارة الثقافة ليصبح الاعتماد الاجمالي 50 مليار ل.ل. وذلك لصيانة وتشغيل قصر الأونيسكو بما فيه التنظيفات والمحروقات والزيوت وسائر النفقات المتعلقة به.

(2) زيادة حوالي 80.909 مليار ل.ل. على نبذة الاستملاكات لإنشاء وإشغال طرقات أخرى في المديرية العامة للآثار ليصبح الاعتماد الاجمالي 90 مليار ل.ل.

(3) زيادة حوالي 9.55 مليار ل.ل. للجنة الوطنية للأونيسكو على نبذة عطاءات الى جهات خاصة في مشروع موازنة وزارة الثقافة، كما وزيادة 3 مليار ل.ل. على بند المعارض والمهرجانات ليصبح الاعتماد 6 مليار ل.ل. بدلاً من 3 مليار ل.ل. ملحوظ عام 2025.

في القطاع البيئي:

(1) تضمين مشروع موازنة وزارة البيئة مساهمة اجمالية للنفقات التشغيلية بقيمة 1200 مليار ل.ل. مخصصة لتشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة علماً ان هذا الإعتماد كان يلحظ سابقاً ضمن موازنة نفقات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وقد تم نقله إلى موازنة وزارة البيئة اعتباراً من موازنة العام 2025 .

(2) زيادة المساهمات لغير القطاع العام في مشروع موازنة وزارة البيئة بمبلغ إجمالي 40 مليار ل.ل. لزوم 15 محمية طبيعية وكذلك للنشاطات البيئية كما ولحظ 1 مليار ل.ل. للمركز اللبناني للإنتاج النظيف لمعالجة مشكلة التلوث الصناعي.

(3) زيادة الاعتماد العائد لنفقات الدروس والاستشارات في مشروع موازنة وزارة البيئة بحدود 4.3 مليار ل.ل. ليصل إلى 5 مليار ل.ل. في العام 2026 مقابل 700 مليون في العام 2025 وذلك للاستعانة بخبراء واستشاريين لمراقبة عملية معالجة النفايات الصلبة.

في القطاع الاجتماعي:

(1) زيادة حوالي 6705 مليار ل.ل على مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعام 2026 دون الاشتراكات لتصبح حوالي 12530 مليار ل.ل. مقابل حوالي 5825 مليار ل.ل. عام 2025. تضمنت هذه المساهمة 312.1 مليار ل.ل. لدفع قسط من ديون الدولة اللبنانية لغاية 2018/12/31. بالإضافة إلى تسديد مساهمة الدولة بنسبة 1% عن قسم المتقاعدين وفقاً لأحكام القانون رقم 27 تاريخ 2017/2/16 والبالغة 2083 مليار ل.ل. كما وتمت زيادة حوالي 157 مليار ل.ل. على اشتراكات الدولة عن العاملين في الادارات العامة لتصبح حوالي 622 مليار ل.ل. للعام 2026 بعد ان كانت 464 مليار ل.ل. عام 2025.

(2) تضمين مشروع موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية للعام 2026 اعتماد بحوالي 7916.77 مليار ل.ل. (أي بزيادة 5244.02 مليار ل.ل.) للمساهمات داخل القطاع العام مقابل 2672 مليار ل.ل. ومن ضمن هذه المساهمات مخصصات مراكز الخدمات الانمائية (1695.4 مليار ل.ل.)، مخصصات البرنامج الوطني لتأمين حقوق المعوقين الذي بلغ 1254.3 مليار ل.ل. بعد أن كان 544.3 مليار ل.ل. لعام 2025، مخصصات برنامج أمان الذي بلغت اعتماداته حوالي 4927.4 مليار ل.ل. بعد أن كان ملحوظ للأسر الأكثر فقراً 498.23 مليار ل.ل. عام 2025 وبالتالي تم لحظ حوالي 50 مليون د.أ. إضافية كجزء من تمويل موزع بين البنك الدولي (200 مليون د.أ.) والاتحاد الأوروبي (50 مليون د.أ.) ومساهمة الدولة اللبنانية (50 مليون د.أ.) لهذه الغاية.

زد على ذلك، فقد تم لحظ اعتماد بمبلغ إجمالي قدره 8098.2 مليار ل.ل. للعام 2026 كمساهمات لغير القطاع العام مقابل 8754 مليار ل.ل. ملحوظ لعام 2025، علماً أن هذا الاعتماد خصص لتغطية كلفة عدة مشاريع، منها مشاريع الحماية من الانجراف والرعاية المتخصصة 225 مليار ل.ل. و 100 مليار ل.ل. كمخصصات مشاريع حماية الاحداث

المعرضين للخطر، بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية البالغة 4200 مليار ل.ل. ورعاية المعوقين 3000 مليار ل.ل.. ومشاريع اجتماعية وصحية بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية (494.6 مليار ل.ل.) ومشاريع إنمائية 75 مليار ل.ل. وغيرها.

والجدير ذكره، إلى أن تعديلات عديدة طالت مختلف نبذات موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية وقد جاءت نتيجة إعادة ترتيب الأولويات ووضع الجهات المعنية رؤية استراتيجية للقطاع الاجتماعي.

في قطاع الكهرباء والمياه والنفط والغاز وباقي القطاعات:

(1) لحظ 1.074 مليار ل.ل. ضمن موازنة وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للاستثمار وذلك لصالح الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (نبذة اشتراكات في المؤسسات والمنظمات الدولية).

(2) زيادة حوالي 200 مليار ل.ل. على نبذة نفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة ضمن مشروع موازنة وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ليصبح الاعتماد 800.7 مليار ل.ل. للعام 2026 بعد أن كان 600 مليار ل.ل. عام 2025.

(3) زيادة حوالي 100 مليار ل.ل. على مشروع موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل-المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الإقليمية نبذة نفقات دروس واستشارات ومراقبة ليصبح الاعتماد 400.25 مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي 300.25 مليار ل.ل. عام 2025 لدفع بدل الإشراف والدراسات لجزء من اعتماد الصيانة.

(4) لحظ 10 مليار ل.ل. لزوم أعمال الضم والفرز بحيث جرى تعديل اعتمادات قانون البرنامج وكذلك النص ذي الصلة.

(5) زيادة حوالي 138.3 مليار ل.ل. على المساهمة الإجمالية المخصصة لتلفزيون لبنان ضمن مشروع موازنة وزارة الإعلام ليصبح الاعتماد 319.3 مليار ل.ل. بعد أن كان 181 مليار ل.ل. عام 2025، كما وزيادة 4 مليار ل.ل. على مساهمة المجلس الوطني للإعلام

المرئي والمسموع ليصبح الإعتماد 13.5 مليار ل.ل. بعد ان كان 9.5 مليار ل.ل. عام 2025.

(6) استحداث فصل جديد ضمن وزارة الطاقة والمياه لهيئة تنظيم قطاع الكهرباء ولحظ مساهمة ضمنه بقيمة 100 مليار ل.ل.

في قطاع الاتصالات:

(1) زيادة حوالي 1319.067 مليار ل.ل. على موازنة وزارة الاتصالات للعام 2026 عن العام 2025 لزوم هيئة أوجيرو ليصبح الإعتماد الإجمالي حوالي 16031.3 مليار ل.ل. مقابل 16689 مليار ل.ل. لعام 2025 و 14712.5 مليار ل.ل. دون تسديد سلف الخزينة للعام نفسه، وقد توزعت الزيادة بين مساهمة للرواتب والأجور (زيادة 184.067 مليار ل.ل.)، صيانة أخرى وتجهيزات أخرى (زيادة 1135 مليار ل.ل.) ضمن المديرية العامة للاستثمار والمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات.

(2) زيادة 116.23 مليار ل.ل. على مساهمة الهيئة المنظمة للاتصالات لتصبح حوالي 141 مليار ل.ل. بعد ان كانت حوالي 24.769 مليار ل.ل. عام 2025.

(3) تضمين مشروع موازنة وزارة الاتصالات اعتماد بقيمة 5 مليار ل.ل. على نبذة تجهيزات للمعلوماتية مخصص لبرنامج التحول الرقمي الذي يساهم في تحديث الإدارة وزيادة الفعالية ومحاربة الفساد.

(4) تضمين مشروع موازنة العام 2026 اعتماد بقيمة 552.5 مليار ل.ل. على نبذة انشاءات اخرى للمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات وذلك لزوم كابل اوروبا بين لبنان وقبرص حتى يحل محل كابل قدموس وتوسعة شبكة الألياف الضوئية في بعض المناطق.

(5) الاستمرار بتضمين مشروع موازنة المديرية العامة لاستثمار وصيانة الاتصالات اعتماد على نبذة صيانة اخرى لتسديد نسب صيانة شبكات التوزيع والربط لموزعي خدمات الانترنت بحدود 1300 مليار ل.ل. كما في عام 2025 مقابل 300 مليار ل.ل. ملحوظ عام 2024.

- لحظ اعتمادات بحدود 29.77 مليار ل.ل. في مشروع موازنة وزير دولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وذلك بعد استحداث فصل جديد ضمن الموازنة العامة تحت رقم 26 خاص به. يهدف هذا التوجه إلى تعزيز منظومة الرقمنة في مختلف القطاعات وتطوير البنى التحتية الرقمية، مما يساهم في دعم الاقتصاد الرقمي وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تقديم خدمات أفضل وأكثر شفافية.

وقد بلغت اعتمادات الجزء الثاني "أ" في هذا المشروع حوالي 56792.7 مليار ل.ل. للعام 2026 مقارنة مع 51346 مليار ل.ل. لحظ في موازنة العام 2025 ، كما لحظ 10 مليار ل.ل. لإعتمادات الجزء الثاني "ب" العائدة لقوانين البرامج في مشروع الموازنة العامة مقارنة مع 9.5 مليار ل.ل. كانت ملحوظة عام 2025. وقد شكلت نسبة النفقات الاستثمارية المقدرة من إجمالي النفقات العامة حوالي 10.62% في العام 2026 مقارنة مع 11.53% في عام 2025.

وقد لحظ اعتماد للعام 2026 ضمن موازنة مجلس الإنماء والاعمار عائد للتمويل المحلي الذي يشكل مساهمة الدولة في المشاريع الممولة خارجياً بما فيها الاستثمارات المنفذة بواسطة مجلس الإنماء والاعمار والغير مشمولة بقانون الاستثمار، بنفس قيمة اعتماد هذا العام أي 1200 مليار ل.ل.

كما تضمن مشروع موازنة العام 2026 تسديد جزء من المتأخرات والمترتبات على الدولة اللبنانية، نذكر منها:

1. تضمين مشروع موازنة وزارة المالية مبلغ 50 مليار ل.ل. لتسديد فوائد عن استرداد الضرائب والرسوم كما كان ملحوظاً في موازنة العام 2025.

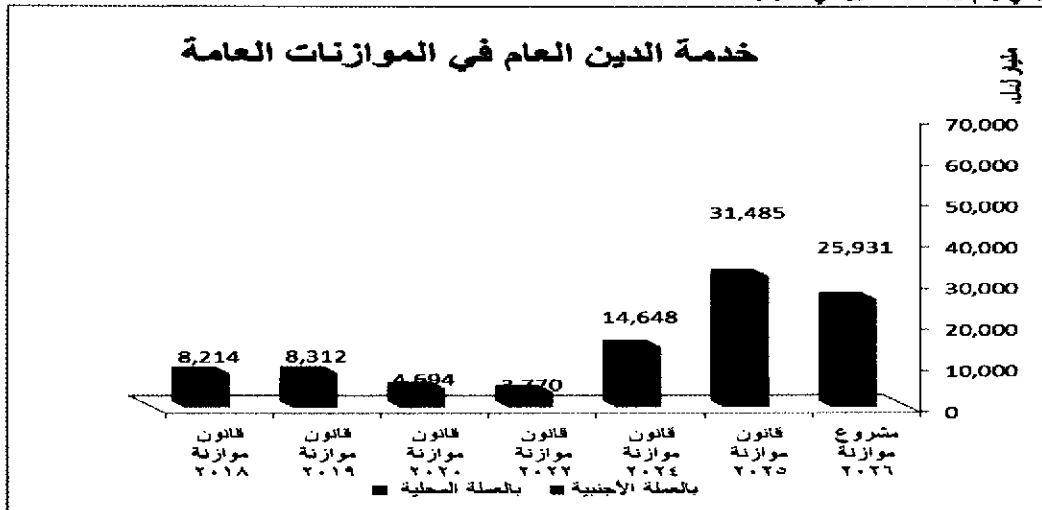
ب- خدمة الدين وتسديد المترتبات

لا تعكس الاعتمادات الملحوظة لزوم خدمة الدين العام كلفة الاستحقاقات الاجمالية إذ مازالت منخفضة بسبب نتيجة استمرار تعليق سداد الفوائد المستحقة على سندات الخزينة (Eurobonds) بالعملة الأجنبية منذ العام 2021 ولتاريخه لذلك لا تتضمن الاعتمادات ذات الصلة كامل فوائد الديون المترتبة على الدولة اللبنانية بانتظار إعادة هيكلة الدين العام والتفاوض مع الدائنين وإعادة الأمور الى نصابها.

وقد بلغت خدمة الدين العام الملحوظة في مشروع موازنة العام 2026 حوالي 25930.71 مليار ل.ل. مقابل 31485.03 مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2025 و 14648.1 مليار ل.ل. لعام 2024 و 3770 مليار ليرة في قانون موازنة العام 2022 واعتماد بمبلغ قدره 3106 مليار ليرة في مشروع موازنة العام 2021 و 4694.63 مليار ل.ل. في قانون موازنة العام 2020

وقد بلغت مستحقات الفوائد على سندات الخزينة الداخلية 8454.517 مليار ل.ل. بعد أن كانت 7482.7 مليار ل.ل. في العام 2025 أي بزيادة قدرها 971.817 مليار ل.ل. في المقابل انخفضت الفوائد على سندات الخزينة الخارجية والقروض بقيمة 6526.097 مليار ل.ل. لتصبح 17476.193 مليار ل.ل. بعد أن كانت 24002.29 مليار ل.ل. وهنا نشير مجدداً إلى احتساب الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية على سعر 89500 ل.ل. للدولار الأميركي.

رسم بياني رقم 5: خدمة الدين في الموازنات العامة



iv. في الإيرادات العامة المقدرة للعام 2026

بالرغم من تأثير الإيرادات العامة بالانتكاسات الحادة التي شهدتها الاقتصاد اللبناني في الأعوام الأخيرة نتيجة اندلاع الحرب في غزة وامتداد التوترات إلى الداخل اللبناني، ما انعكس على المؤشرات الاقتصادية كافة، غير أن صدور الموازنة العامة للعام 2025 مع ما تضمنته من إجراءات من شأنها رفع الإيرادات وإعادة الأمور إلى نصابها تدريجياً قد ساهم في تحسين المؤشرات المذكورة.

فمن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي هذا العام حوالي 33.2 مليار دولار وأن يتراجع معدل التضخم إلى حدود 15%. أما على الصعيد المالي، فتشير المؤشرات الأولية إلى تحسين نسبي في إيرادات العام 2025 مقارنة بعام 2024.

وبالنسبة لعام 2026، فمن المنتظر أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 36.3 مليار دولار مع نمو حقيقي بنسبة 3.5% وتراجع التضخم إلى حدود 8% وذلك شريطة توافر ظروف من الحد الأدنى من الاستقرار السياسي، علماً أن الاقتصاد يبقى محكوماً بمزيج من الضغوط الداخلية والتقلبات الإقليمية والدولية رغم بعض العوامل الداعمة مثل تحويلات المغتربين والقروض التنموية المنتظرة.

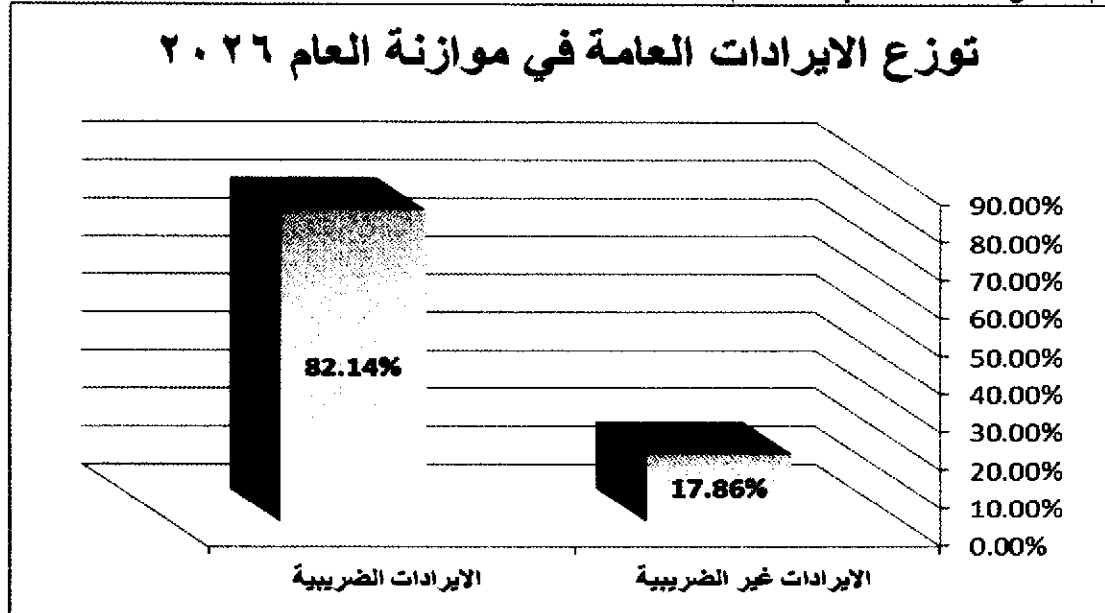
وفيما خص الإيرادات المقدرة في موازنة 2026، فتبلغ حوالي 534715.617 مليار ليرة لبنانية بزيادة تقدر بحوالي 89501.4 مليار ل.ل. عن الإيرادات الملحوظة في موازنة 2025 والتي تبلغ 445214 ل.ل. بالرغم من أن تيويم التقديرات يبشر بارتفاعها هذا العام.

وقد تمّ الإستناد في تقدير إيرادات 2026 على الضرائب والرسوم المحصلة لنهاية شهر تموز 2025، كما تمّ أخذ بعين الإعتبار تحصيلات السنين السابقة وتقديرات بعض المؤشرات الاقتصادية بالاضافة الى أثر الإجراءات الجديدة لتبلغ، النتيجة النهائية المقدرة لاجمالي الإيرادات 534715.617 مليار ل.ل.

ونتيجة لما تقدم، تم تقدير الإيرادات الضريبية بحوالي 439214.4 مليار ل.ل. في مشروع موازنة العام 2026 مقارنة مع 361378 مليار ل.ل. مقدر في موازنة العام 2025. من جهة أخرى، فقد بلغت الإيرادات غير الضريبية المقدرة للعام 2026 حوالي

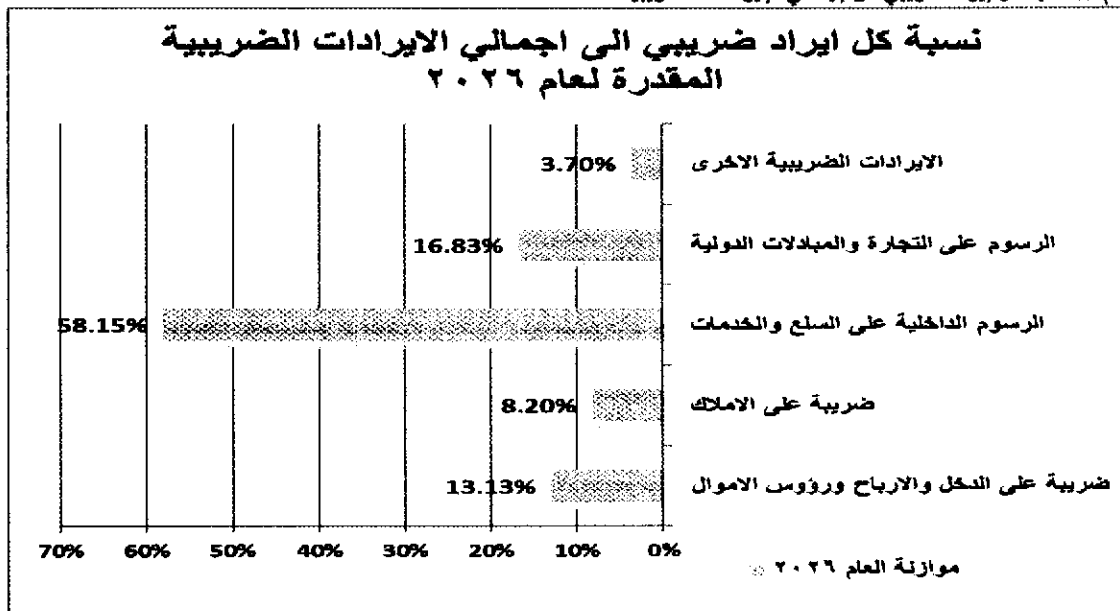
95501.17 مليار ل.ل. مقارنة مع 83836 مليار ل.ل. تم تقديره في العام 2025. و يظهر الرسم البياني أدناه نسبة كل نوع إيراد من إجمالي الإيرادات العامة.

رسم بياني رقم 6: توزيع الإيرادات العامة في موازنة العام 2026

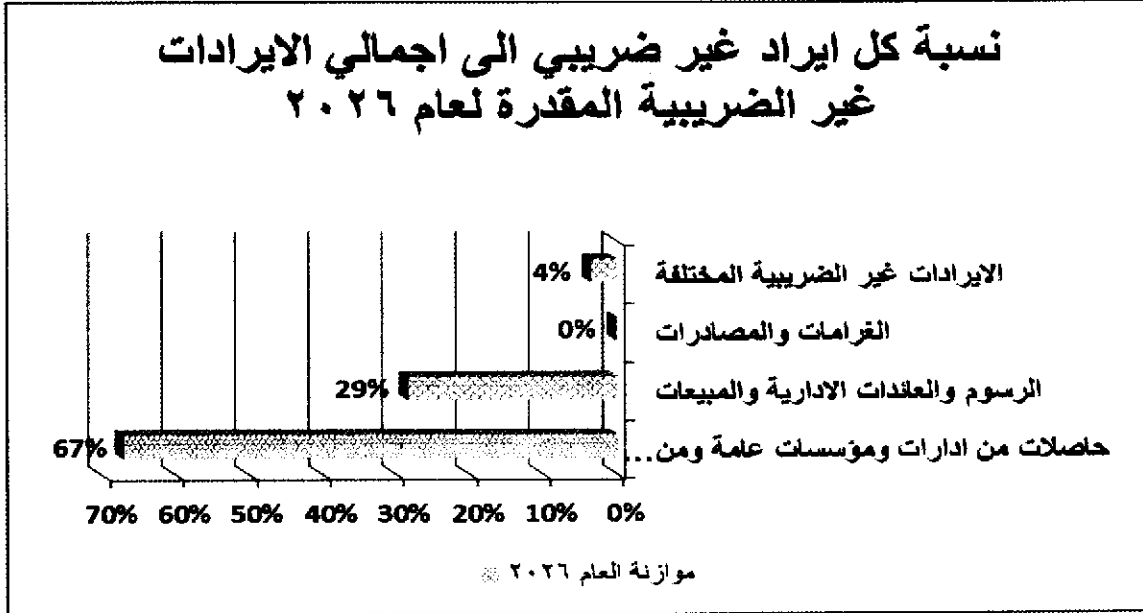


ويظهر الرسمان التاليان نسبة كل إيراد ضريبي من إجمالي الإيرادات الضريبية وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات غير الضريبية على التوالي:

رسم بياني رقم 7: نسبة كل إيراد ضريبي من إجمالي الإيرادات الضريبية

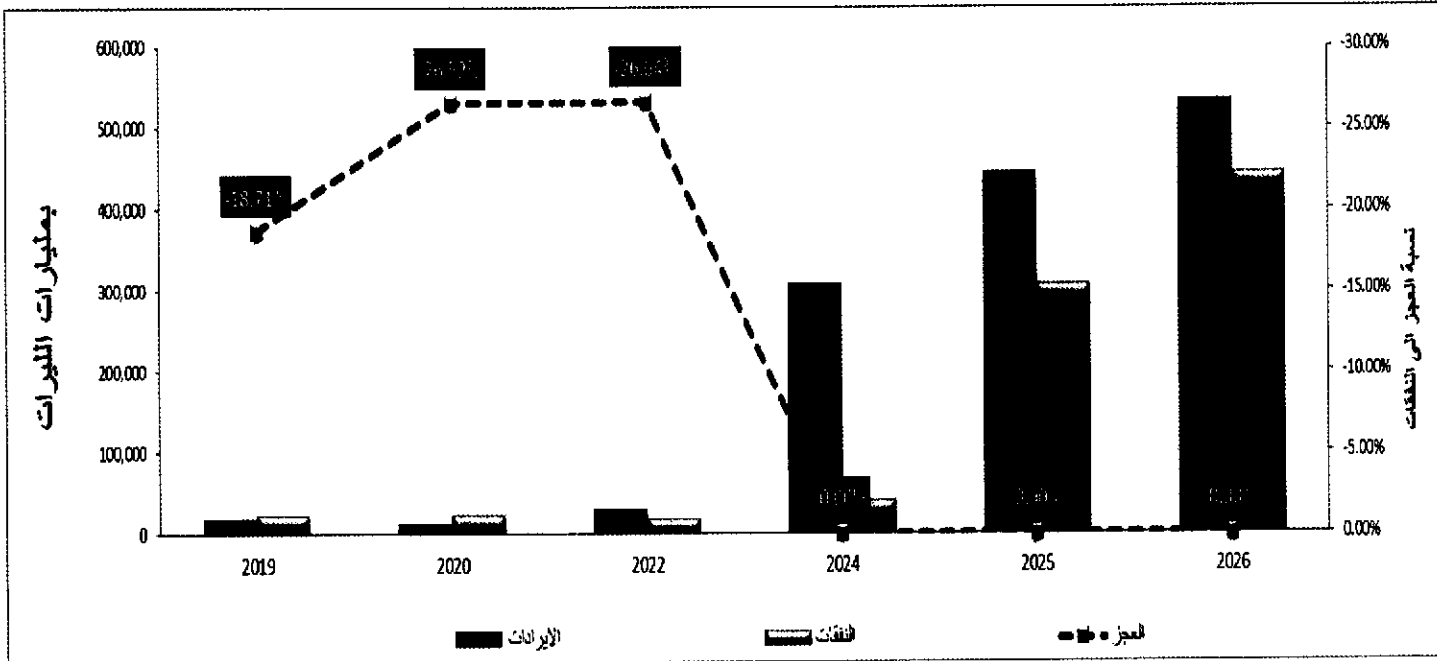


رسم بياني رقم 8: نسبة كل إيراد غير ضريبي من إجمالي الإيرادات غير الضريبية



وفي ضوء عدم تسجيل هذا المشروع أي عجز لتساوي النفقات مع الإيرادات العامة كما في موازنة العام 2025 و 2024، فما من أي إيراد استثنائي مقدر. ويظهر الرسم البياني التالي تطور النفقات والإيرادات والعجز في قوانين الموازنات اعتباراً من العام 2019 ولغاية مشروع موازنة العام 2026:

رسم بياني رقم 9: تطور النفقات والإيرادات العامة وعجز الموازنة من العام 2019



ولا بد من الإشارة إلى تضمين موازنة العام 2026 بعض المواد الضريبية ذات الأثر الإيجابي على الإيرادات العامة وقد بلغ إجمالي تقديرات هذه الإجراءات التعديلية حوالي 9756 مليار ل.ل.

وفي الختام،

وحيث أن عملية النهوض مجدداً ومواجهة الأزمات وتخطيها تشترط بشكل أساسي وجود إدارة سليمة للمالية العامة تكون مبنية على رؤية واضحة وتحديد الأولويات وتنطلق من مشروع موازنة يترجم سياسات الحكومة وأولوياتها ويتم إقراره في حينه وفق الأصول كما ويطابق مع سلسلة من الإجراءات والإصلاحات الداعمة لمسيرة التعافي واستدامته،

لذلك، نأمل إعطاء مناقشة مشروع الموازنة العامة للعام 2026 الأهمية اللازمة في سبيل إنجازه ضمن المهلة الدستورية ليصار في المرحلة اللاحقة إلى المباشرة بتنفيذ المشاريع المرتقبة وتطبيق الإجراءات منذ بداية العام دون أي تأخير.

وزير المالية

ياسين جابر